



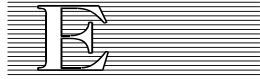
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة السابعة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الخامسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



Distr; GENERAL

E/ECA/CM/45/5/Rev.1
AU/CAMEF/EXP/Rpt(VII)Rev.1
27 March 2012

ARABIC
Original: ENGLISH

الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٦ - ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٢

تقرير اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

مقدمة

١ - انعقد اجتماع لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية في أديس أبابا، إثيوبيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٢.

٢ - وأدى بملاحظات استهلالية كل من السيد عبد الله توري، رئيس مكتب المؤتمر المنتهية ولايته، والسيد مكسويل مكويزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية بالاتحاد الأفريقي والسيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وافتتح الاجتماع السيد ادماسو نبيبي، المدير بوزارة المالية والتنمية الاقتصادية بجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، نيابة عن معالي السيد سفيان أحمد وزير المالية والتنمية الاقتصادية بإثيوبيا.

ألف - الحضور

٣ - وحضر الاجتماع ممثلون عن الدول الأعضاء التالية: إثيوبيا، إريتريا، أنغولا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينافاسو، بروندي، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سوازيلند، السودان، سيراليون، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، الكاميرون، كوت ديفوار، كينيا، ليبيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، موريتانيا، موريشوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.

٤ - وكانت الجماعات الإقليمية التالية ممثلة في الاجتماع: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ جماعة شرق أفريقيا؛ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٥ - وحضر الاجتماع كذلك مصرف التنمية الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لنيباد ومصرف دول وسط أفريقيا والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا.

٦ - وكانت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية ممثلة كذلك في الاجتماع: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ومنظمة الأغذية والزراعة؛ والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وصندوق النقد الدولي؛ والمنظمة الدولية للهجرة؛ والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛ ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ومكتب اللجان الإقليمية في نيويورك؛ والبنك الدولي؛ وجهاز الأمم المتحدة المعنية بشؤون المرأة؛ ومكتب الاتصال لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وبرنامج الأغذية العالمي؛ والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ ومنظمة الصحة العالمية.

٧ - وحضر بصفة مراقبين ممثلون للدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة: ألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

٨ - وحضر الاجتماع مراقبون عن المنظمات التالية: مصرف التنمية الأفريقي؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وجماعة شرق أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)؛ والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. والمركز الأفريقي للبحوث التطبيقية والتدريب في ميدان التنمية؛ والمشروع الأفريقي للحوكمة والرصد؛ والمجلس الاستشاري الأفريقي؛ ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية؛ والمركز الأفريقي لبناء القدرات الإنمائية؛ والمصرف الأفريقي للاستيراد والتصدير؛ والرابطة الأفريقية لاقتصادات الصحة وسياساتها؛ والمرصد الأفريقي (أصوات أفريقية من أجل تنمية أفريقيا)؛ والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ والمحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية؛ ورابطة المصارف المركزية الأفريقية؛ ومركز الحوكمة الدستورية؛ والمنظمة المركزية لنقابات العمال؛ والمبادرة الأفريقية التعاونية لإصلاح الميزانية؛ وجامعة كولومبيا؛ ومؤتمر الاقتصاديين الأفريقيين؛ والشركاء الاستشاريين في مجال التنمية ديفكاس؛ ومؤسسة التجارة السياحية الاثيوبية؛ والاتحاد الأوربي؛ وفدرالية اتحادات شباب جنوب أفريقيا؛ واتحاد غرف التجارة والصناعة في غرب أفريقيا؛ واتحاد صاحبات الأعمال الحرة والتجارية في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وجمعية النساء من أجل أفريقيا متضامنة؛ والطبعة الفرنسية لمجلة نيو أفريكان؛ والتحالف العالمي للإمدادات الفعالة؛ وفرع اثيوبيا لمنظمة المساعدة الدولية؛ ومعهد الدراسات الأمنية؛ والمنظمة الدولية لأرباب العمل؛ والوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ ومنظمة الشباب المسيحي المستقل الإنمائية؛ وكنيسة كالي هوت؛ وجامعة الدول العربية؛ وبعثة جامعة الدول العربية لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وبعثة زامبيا لدى الأمم المتحدة؛ ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد؛ ومنظمة ونكامبين (الحملة الواحدة)؛ ومنظمة حاسوب محمول لكل طفل؛ ومكتب اتصال أوكسفام لدى الاتحاد الأفريقي؛ والغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة؛ ومركز أبحاث السياسات الأفريقية؛ ومعهد البدائل الأفريقية؛ والاتحاد البريدي للبلدان الأفريقية؛ ومنظمة إنقاذ الطفولة؛ وشركة سمارت انترتاينمنت (التسلية الذكية)؛ ومكتب أفريقيا لشبكة العدالة الضريبية؛ ومؤسسة توني إوملو؛ وفرع أفريقيا لشبكة العالم الثالث؛ والاتحاد الاقتصادي النقدي لوسط أفريقيا؛ وحملة الأمم المتحدة بشأن الألفية في أفريقيا؛ وجامعة ليل؛ وجامعة لومي؛ وجامعة القاهرة؛ وجامعة نيجيريا-نسوكا؛ وجامعة غامبيا؛ وشركة "أب بيت" للتسويق.

باء - اعتماد جدول الأعمال وانتخاب أعضاء المكتب

٩ - اعتمد المؤتمر جدول الأعمال التالي:

١ - افتتاح الاجتماع

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل

٤ - استعراض التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا

- ٥ - تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا
- ٦ - استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والموقف الأفريقي الموحد بشأنها
- ٧ - متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الاجتماعات السنوية المشتركة للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١١
- التقرير المرحلي عن تنفيذ توافق آراء مونتييري بشأن تمويل التنمية
 - تقرير عن الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية
 - التقرير المرحلي عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد): تقرير الدورة الثانية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا
 - تغيير المناخ والتنمية في أفريقيا: تقرير عن نتائج مؤتمر ديربان للأطراف (المؤتمر السابع عشر للأطراف)؛ ومذكرة إحاطة عن نتائج الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي تمهيدا لمؤتمر ريو+٢٠
 - التقرير المرحلي عن تنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا
 - تقرير عن متابعة القرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماعات السنوية المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١١.
- ٨ - عرض ومناقشة بشأن ورقة المسائل التي تتناول موضوع المؤتمر: تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي
- ٩ - المسائل النظامية
- برنامج العمل المقترح لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ للجنة الاقتصادية لأفريقيا
 - التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٢
 - التقرير المرحلي عن إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات
 - مذكرة إعلامية عن المؤتمرات الرئيسية المقبلة للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ١٠ - أي مسائل أخرى
- ١١ - النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء ومشاريع القرارات واعتمادها
- ١٢ - اختتام الاجتماع
- انتخاب أعضاء المكتب
- ١٠ - انتخب المؤتمر الدول الأعضاء التالية بالإجماع لتشكيل المكتب الجديد:

الرئيس : غابون
النائب الأول للرئيس : ليبيا
النائب الثاني للرئيس : سوازيلند
النائب الثالث للرئيس : إريتريا
المقرر : كوت ديفوار

جيم - سرد الوقائع

كلمة الافتتاح

١١ - شكر رئيس هيئة مكتب المؤتمر المنتهية ولايته، السيد عبد الله توري، حكومة إثيوبيا على كرم ضيافتها وأشاد بمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتنظيمهما الاجتماع. وأشاد أيضاً بزملائه في هيئة المكتب المنتهية ولايتها لإنجازاتهم في تنفيذ المقررات الرئيسية. وأشار إلى أهمية موضوع المؤتمر في سياق تحول أفريقيا المتوقع، ثم سلط الضوء على الإنجازات الاقتصادية الكبيرة لأفريقيا، المتمثلة في تحقيق معدلات لافتة للنظر على الرغم من الصعوبات المالية والاقتصادية العالمية، وحتى في الوقت الذي هددت فيه أزمة منطقة اليورو الاستقرار الأوروبي. وتؤكد هذه النتائج بصورة قاطعة دور أفريقيا كقطب قادم للنمو. ومع تبقي ثلاث سنوات فقط لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي للبلدان الأفريقية تعزيز الإدارة الاقتصادية، والشفافية والحكم الرشيد، وأن تبقى على الزخم في تحرير أسواقها وزيادة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع والبرامج الهامة اقتصادياً.

١٢ - وأضاف المتحدث أن كلا من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدم دعماً استثنائياً لمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى بلوغ الغايات المتوخاة في الأهداف الإنمائية للألفية؛ ولبناء شراكات فعالة من خلال المنشورات الرئيسية، مثل الحولية الإحصائية الأفريقية والتقارير الاقتصادي عن أفريقيا؛ وتعزيز قدرات القطاع الخاص من خلال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ وبناء قدرات الاتحاد الأفريقي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ ومساعدة البلدان الأفريقية على تعميق قدراتها في العلم والتكنولوجيا؛ إلى جانب النهوض بقدرات البلدان الأفريقية فيما يتصل بتخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه. ونظمت المؤسسات الثلاثة كذلك اجتماعاً تحضيرياً لمؤتمر "ريو+٢٠" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وشدد المتحدث على أهمية دور الدولة والمجتمع المدني في تحول أفريقيا، وحث الحكومات الأفريقية على زيادة جهودها في تعبئة مواردها المحلية من أجل تمويل التنمية الاجتماعية ومشاريع الهياكل الأساسية. والمانحون مدعوون إلى احترام تعهداتهم، بيد أنه يجب على البلدان الأفريقية أن تسعى لتعبئة مواردها الذاتية، والاحتفاظ بالاستقرار الاقتصادي الكلي مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة.

١٣ - رحب السيد ماكسويل مكويزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية بمفوضية الاتحاد الأفريقي في كلمته الافتتاحية، بالمشاركين نيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأعرب عن امتنانه لحكومة وشعب إثيوبيا لاستضافة المؤتمر. وأشاد بالتعاون الممتاز بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في الاستجابة للتحديات الإنمائية لأفريقيا، بما في ذلك الاشتراك في إصدار المنشورات الرئيسية مثل "التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا"، "والحولية الإحصائية الأفريقية"، و"التقرير عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا لعام ٢٠١٢" و"لمحة عن التطورات في التكامل الإقليمي في أفريقيا". وقدمت المؤسساتان دعماً ناجحاً للدول

الأعضاء خلال المؤتمرات الدولية الرئيسية- مما يدل على حنكة قيادتهما وتفانيهما في معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية للقارة.

١٤- وأضاف المتحدث أن موضوع المؤتمر يكتسي أهمية خاصة ويأتي في الوقت المناسب بالنظر إلى السياق الذي خلفته أزمة الديون الراهنة في منطقة اليورو وخروج الاقتصادات الأفريقية من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. والفرصة متاحة لأفريقيا لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، حيث أن ناتجها المحلي الإجمالي حقق نمواً بمعدل ٤,٨ بالمائة و٣,٧ بالمائة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي. بل أن ناتجها المحلي الإجمالي من المتوقع أن ينمو بمعدل ٥,٨ بالمائة في عام ٢٠١٢.

١٥- ومضى قائلاً أن عدة تحديات تعترض سبيل تحرير إمكانات أفريقيا كقطب للنمو الاقتصادي العالمي، بما في ذلك ثغرات الهياكل الأساسية، وقضايا الحكم الرشيد، والمشاركة المحدودة للقطاع الخاص، والمشاركة غير الكافية للدولة والمسائل المتصلة بالتكامل الإقليمي. وتوقع المتحدث أن يتبادل المؤتمرون الأفكار حول ثلاثة مواضيع تم اختيارها بعناية هي: أفريقيا في عام ٢٠٥٠، وأزمة ديون منطقة اليورو وآثارها المترتبة على أفريقيا والإطار المقترح لبرنامج التنمية لأفريقيا في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

١٦- رحب السيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالمشاركين في الاجتماع، الذي وصفه بأنه المحفل الرائد الذي يجري فيه طرح آراء الخبراء حول المواضيع الرئيسية في أفريقيا، وأشاد بمفوضية الاتحاد الأفريقي لالتزامها بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٧- وقال إنه يمكن لأفريقيا أن تحقق إمكاناتها الكامنة وتصبح قطباً للنمو العالمي إذا تحلت بالرؤية الواضحة حول ما ينبغي فعله. وفي هذا الصدد، يقدم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط دعماً للدول الأعضاء في إعادة صياغة أطر التخطيط الإنمائي لإدارتها الاقتصادية. وما زال وضع برنامج عمل إنمائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ يحتل موقعاً محورياً بالنسبة لأفريقيا، بيد أنه ينبغي لأي إطار إنمائي جديد التأسيس على الإيجابيات الحالية ومعالجة أوجه القصور المتصورة، مع العمل في الوقت ذاته على خلق الوظائف، ولاسيما للشباب، الذين يشكلون الجزء الأكبر من سكان أفريقيا بيد أنهم لم يستفيدوا من النمو الاقتصادي الأخير.

١٨- ومضى المتحدث قائلاً إن توافر الموارد المالية الكافية أمر لا غنى عنه للاحتفاظ بزخم النمو، وبناء عليه فإن تعبئة الموارد المحلية والتحويلات سوف تكتسي أهمية حاسمة، بيد أن نفس الأمر ينطبق أيضاً على تمويل التنمية، على نحو ما اثبت المنتدى الناجح المعقود في أيار/مايو ٢٠١١. وقد بدأ فريق رفيع المستوى معني بالتدفقات المالية غير المشروعة، كلف بإنشائه مؤتمر العام المنصرم، أعماله بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق امبيكي.

١٩- وقال السيد جانيه إن نجاح أفريقيا يعتمد اعتماداً مباشراً على تنفيذ برنامج تكاملها الإقليمي وجهودها لسد النقص في هياكلها الأساسية. وهناك حاجة إلى جهود متضافرة لتنفيذ برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا دعماً لمنطقة التجارة الحرة القارية المقترحة، وسيواصل المركز الأفريقي للسياسات التجارية دعمه ذلك العمل.

٢٠- وأضاف السيد جانيه أن البيئة الدولية تظل هامة بالنسبة لتنمية أفريقيا، ويقوم المركز الأفريقي للسياسات المناخية حالياً بدعم المفاوضين الأفريقيين في هذا الصدد. واستضافت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً الاجتماع التحضيري الأفريقي لمفاوضات مؤتمر "ريو+٢٠".

٢١- وقال إن الاعتراف بأهمية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية هو الدافع لاعتماد رؤية التعدين الأفريقية، وهو أيضاً ما يسترشد به إنشاء المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية. ومضى قائلاً إن منتدى التنمية الأفريقي الثامن، المقرر انعقاده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، سيتناول موضوع "إدارة وتسخير الموارد الطبيعية للتنمية الأفريقية".

٢٢- وأردف قائلاً إن الاستخدام الإستراتيجي للشراكات ما زال يواجه عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. حيث أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، مكتباً لدعم الأمانة المشتركة، بينما أبدى الشركاء الثنائيون المذكورون أدناه دعماً قوياً لخطة أعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لـ ٢٠١٠-٢٠١٢: كندا، والدانمرك، والاتحاد الأوروبي، وفنلندا، والنرويج، والسويد والمملكة المتحدة.

٢٣- رحب السيد أدامسو نيبببي، المدير في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية الإثيوبية، بالوفود في أديس أبابا نيابة عن حكومة وشعب إثيوبيا، وشكر مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيمهما الاجتماعات.

٢٤- وفيما يتعلق بموضوع المؤتمر، ذكر أنه خلال السنوات الأخيرة، ظلت أفريقيا تسجل أداءً اقتصادياً قوياً تدعمه الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، والحوكمة الاقتصادية والسياسية الجيدة، والإدارة المقنترة لأعمال الحكومة وتنامي القطاع الخاص، مما دفع العديد من المراقبين إلى أن ينظروا إلى أفريقيا على أنها القطب القادم للنمو. ومع ذلك، كان معدل نمو أفريقيا متقلباً وغير كافٍ ليتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ كما أن الحد من الفقر يقتضي تنشيط النمو الاقتصادي في أفريقيا وتسريع وتيرته وكفالة استدامته، في حين يتطلب تمويل تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر موارد محلية وخارجية على حد سواء.

٢٥- وأضاف المتحدث أن أتساق السياسات التي تكفل استدامة وحصافة الإنفاق العام، وتطوير الهياكل الأساسية، والاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعزيز القدرة على التصدي للصدمات الخارجية، وزيادة الاستعانة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، والسلم والأمن، كلها أمور ضرورية لكي تصبح أفريقيا قطباً عالمياً للنمو. كما أن البلدان الأفريقية في حاجة إلى إعادة التفكير في استراتيجياتها الإنمائية والتركيز على تعزيز التكامل الإقليمي، بما في ذلك التجارة الأفريقية البينية. بيد أن ارتفاع أسعار النفط والأزمة الراهنة لمنطقة اليورو يمكن أن يسببا تراجعاً في التدفقات التجارية لبعض البلدان الأفريقية ويؤديا إلى نزوب تمويل التجارة.

٢٦- ثم أعلن افتتاح اجتماع لجنة الخبراء رسمياً نيابة عن حكومة إثيوبيا.

استعراض التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت مؤخراً في أفريقيا [البند ٤ من جدول الأعمال]
(E/ECA/COE/31/2, AU/CAMEF/EXP/2 (VII))

٢٧- عرضت الأمانة وثيقة بعنوان "استعراض الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١١". وألقى العرض الضوء على أربع رسائل رئيسية:

٢٨- أولاً، طرحت التطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١١ تحديات هامة أمام البلدان الأفريقية، تشمل المخاطر وأوجه القصور التي أضعفت النمو العالمي بحيث لم يتجاوز نسبة ٢,٨ بالمائة في عام ٢٠١١ بعد أن بلغ ٤ بالمائة في عام ٢٠١٠. وقد زاد تصاعد أزمة الدين السيادي في منطقة اليورو من مخاطر حدوث انكماش

عالمي جديد، من شأنه أن يؤثر على البلدان الأفريقية على عدة جبهات. فقد يقلل الطلب على الصادرات ويؤدي إلى انكماش في وظائف القطاع الخارجي؛ ويلحق الضرر بقطاعات الخدمات في أفريقيا، وبخاصة قطاع السياحة، ويعيق تدفقات رأس المال إلى القارة بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات، ويقوض الأسواق المالية في أفريقيا. ومع ذلك، فإن أفريقيا هي الآن في وضع يمكنها من التعامل مع الصدمات العالمية بصورة أفضل من ذي قبل، حيث أن القارة قد عمقت موارد النمو المحلية لديها وهي تعمل على تعزيز الروابط التجارية مع الأسواق الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية - بعيدا عن بؤرة الأزمة في أوروبا.

٢٩- ثانيا: ضَعَفَ انتعاش أفريقيا في عام ٢٠١١، حيث تباطأ النمو بحيث لم يتجاوز ٢,٧ بالمائة بعد أن بلغ ٤,٦ بالمائة في عام ٢٠١٠، بسبب التحول الديمقراطي في شمال أفريقيا، واستمرار التأثيرات غير المباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩. ومع ذلك، حافظت العديد من البلدان الأفريقية على نمو قوي وعلى آفاق إيجابية لعام ٢٠١٢ وما بعده. ويُعزى هذا الارتفاع في النمو إلى زيادة الطلب المحلي والدخل، وزيادة صادرات السلع الأولية بسبب ارتفاع الأسعار والطلب القوي على الصادرات، وانتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي جاء استجابة لتحسن الإدارة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن ما يثير القلق هو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر استمرت في التوجه نحو الصناعات الاستخراجية، مما يقتضي بذل الجهود لتنويع تلك التدفقات بحيث تتجه إلى قطاعات أخرى.

٣٠- ثالثا: ما زال التقدم المحرز على صعيد أهداف التنمية الاجتماعية والبشرية بطيئا. ولا يزال ارتفاع البطالة، وبخاصة بين الشباب، يثير القلق. كما أن معدلات الفقر والتفاوتات لا تزال مرتفعة بسبب ضيق موارد النمو الاقتصادي وضعف الحماية الاجتماعية. ومن غير المحتمل أن تحقق العديد من البلدان الأفريقية الهدف الإنمائي للألفية المعني بتخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مُدَقِّعٍ إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣١- رابعا: تتطلب معالجة تحديات أفريقيا القائمة والناشئة استجابات سياساتية قصيرة الأمد وطويلة الأمد على السواء. فعلى المدى القصير، يحتاج صانعو السياسات إلى الاتفاق على سياسات اقتصادية جيدة التخطيط وقادرة على مواجهة التقلبات الدورية، تدعم النمو والحماية الاجتماعية وتكفل استمرارهما. وعلى المدى الطويل، يحتاج صانعو السياسات الأفريقيون إلى تكثيف مساعيهم لتحقيق التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي من أجل تحقيق النمو الشامل المفضي إلى خلق فرص العمل اللائقة.

٣٢- وفي المناقشة التي أعقبت العرض، أشاد المشاركون باستمرار النمو الاقتصادي المطرد في أفريقيا، ولكنهم لاحظوا أن القارة لا تزال تعتمد على تصدير السلع الأولية بدرجة كبيرة. وتدعو الحاجة إلى بذل جهود منسقة لتوليد الدينامية الاقتصادية من خلال تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي وحماية حقوق الملكية وتشجيع القدرة على المنافسة. وكان من بين النقاط الأخرى التي أثبتت ما يلي:

(أ) أكد التقرير على تأثير التحول الديمقراطي في شمال أفريقيا على الأداء الاقتصادي للقارة في عام

٢٠١١؛

(ب) طُلبَ توضيح لمصطلح "العمل اللائق" المستخدم في التقرير لوصف نوع العمل المطلوب للشباب، وكذلك القطاعات التي يمكن فيها خلق هذا النوع من فرص العمل. وأوضحت الأمانة أنه تم تعريف العمل اللائق من قبل منظمة العمل الدولية على أنه العمل الذي يتم تنفيذه في ظل ظروف تتسم بالمساواة والحرية والكرامة، حيث

يعامل صاحب العمل العمال بإنصاف. ويمكن توليد مثل هذه الوظائف في القطاعات الرسمية، وبخاصة في القطاع العام والصناعات التحويلية والخدمات.

٣٣- وعلى ضوء المناقشات، أصدرت اللجنة التوصيات التالية:

(أ) يجب أن تجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحليلا مستفيضا لتأثير عملية التحول الديمقراطي في شمال أفريقيا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود البلدان المتضررة، بما في ذلك تأثيره على بقية مناطق القارة؛

(ب) يجب أن تعزز البلدان الأفريقية قوانينها وتحسن الحوكمة وتزيد من سبل الحصول على الموارد المالية وتقضي على مواطن العجز في الهياكل الأساسية، والأهم من ذلك كله، أن تروج لحماية حقوق الإنسان التي لا غنى عنها لكي تؤدي آلية السوق وظائفها على النحو المطلوب؛

(ج) ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للزراعة والاستدامة البيئية والتنمية الاجتماعية وبخاصة في مجالي التعليم والصحة بسبب تأثيرهما على الحد من الفقر؛ وينبغي توجيه المزيد من الاهتمام إلى تمكين المرأة، بما يشمل فرص حصول المرأة على الأراضي بالنظر إلى إسهامات المرأة في التنمية في أفريقيا؛

(د) وينبغي تشجيع أصحاب الأعمال الحرة وتقديم الدعم لهم لتحسين قدرتهم التنافسية؛

(هـ) وينبغي تكثيف الجهود لتعبئة الموارد من أجل مواجهة الأزمات الإنسانية مثل تلك القائمة في القرن الأفريقي والمناطق الصحراوية؛

(و) وفي ضوء التطورات العالمية الراهنة، يتعين على البلدان الأفريقية تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وبصفة خاصة معرفة كيفية الاستفادة من هذه العلاقات في المساعدة على تعزيز الإصلاح الاقتصادي في الداخل وأحداث التحولات الهيكلية التي يمكن أن تخلق فرص العمل على النحو الأمثل.

تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا [البند ٥ من جدول الأعمال]
(E/ECA/COE/31/9, AU/CAMEF/EXP/9 (VII))

٣٤- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، قدمت الأمانة عرضا ركز على التقدم الذي أحرزته الجماعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برنامج التكامل الإقليمي. وتم تسليط الضوء على ما أنجزته كل جماعة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية في إطار معاهدة أبوجا.

٣٥- وقد اتخذت مفوضية الاتحاد الأفريقي بعض المبادرات، بالتعاون الوثيق مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتعلق بالركائز الأربعة للخطة الإستراتيجية للاتحاد الأفريقي: السلم والأمن، والتكامل والتعاون والتنمية؛ والقيم المشتركة؛ وتعزيز القدرات المؤسسية. وتم تسليط الضوء على بعض المشاريع التي يجري تنفيذها في إطار كل ركيزة، بما في ذلك هيكل السلم والأمن الأفريقي، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وبرنامج الحد الأدنى للتكامل، والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحوكمة وإنشاء المؤسسات المالية الأفريقية.

٣٦ - وبالرغم من التقدم المحرز في إطار التكامل الإقليمي، فقد تأثر تنفيذه جراء عدد من التحديات منها عدم كفاية التمويل لبرامج ومشاريع التكامل، وتردد الدول الأعضاء في التنازل عن سيادتها للهيئات الإقليمية والقارية، والافتقار إلى الهياكل الأساسية المادية والمؤسسية والحوافز التي تعيق حرية تنقل الأشخاص. وذكرت الأمانة بأن مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الأخير قرر أن يكرس إحدى دوراته العادية لقضايا التنمية والتكامل، ودعت الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى معالجة التحديات بشكل عاجل لكي يتسنى لها تحقيق أهداف معاهدة أبوجا.

٣٧ - وأشار إلى أن مفوضية الاتحاد الأفريقي أنشأت فريقاً رفيع المستوى معني بتمويل أنشطة التكامل الإقليمي برئاسة الرئيس السابق لنيجيريا، أولوسيجون أوباسانجو. وسيتم عرض نتائج عمل الفريق على مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي القادم. وتم التشديد على ضرورة التعجيل باعتماد مصدر بديل لتمويل التكامل بما يجعل مفوضية الاتحاد الأفريقي أقل اعتماداً على مصادر التمويل الخارجية.

٣٨ - وأثناء المناقشة التي أعقبت العرض، شدد المشاركون على ضرورة تعزيز محركات أداء النمو في أفريقيا، فقد أُشير إلى أنه من المحتمل أن تؤدي الصدمات العالمية إلى الإضرار بعملية النهوض بالتكامل الإقليمي. ومع ذلك، كان من رأي الاجتماع أنه يتوجب على أفريقيا التركيز بصورة أكبر على معالجة المعوقات الداخلية أمام التكامل الإقليمي قبل الإصرار على إتاحة الوصول إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو تحديد للحصص، لكي تحصد الفرص المتاحة في القارة.

٣٩ - ونظراً للعلاقات التقليدية بين أوروبا وأفريقيا على الصعيدين الاقتصادي والتجاري، قد يكون لأزمة الديون في منطقة اليورو تأثير سلبي على الأخيرة. فضعف الاقتصاد في أوروبا قد يحد من الطلب على السلع الأفريقية وتدفق المساعدات الإنمائية للقارة. ولتخفيف الآثار السلبية لأزمة اليورو والصدمات الخارجية الأخرى، أشار المشاركون إلى ضرورة قيام أفريقيا بتعجيل وتيرة برنامجها لتعميق التكامل الإقليمي بدون أي تعديلات على معاهدة أبوجا.

٤٠ - وشدد المشاركون على الأثر الإيجابي للترتيب الثلاثي القائم بين مجموعة شرق أفريقيا والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك) لإنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى على التعجيل بتنفيذ معاهدة أبوجا. ودعا الاجتماع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى إلى وضع ترتيبات مماثلة بغرض التعجيل بإنشاء سوق مشتركة واحدة وخلق جماعة اقتصادية أفريقية في نهاية المطاف. وأشار إلى أن جزءاً كبيراً من الميزانية البرنامجية للاتحاد الأفريقي جاء من مصادر خارجية، الأمر الذي يؤثر سلباً على تنفيذ الأنشطة والمشاريع.

٤١ - وفي سياق التجارة، شدد المشاركون على أنه ينبغي لأفريقيا أن تولي اهتماماً أكبر للتعاون بين بلدان الجنوب كوسيلة لتعزيز تنميتها واندماجها في الاقتصاد العالمي. ومن شأن مثل هذه العلاقات أن تؤدي دوراً أكبر في تحرير طاقات النمو في أفريقيا في المستقبل. ومن المهم تحليل كيفية تكثيف هذه العلاقات، التي يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق للتحوّل الهيكلي وتوفير فرص العمل لكي يتسنى تأمين سبل العيش المستدام والحد من الفقر.

٤٢ - وأوصت اللجنة بأنه يتعين على الدول الأعضاء تعميق وتعزيز برنامجها للتكامل الإقليمي لكي تكون أكثر مرونة في مواجهة الصدمات والأزمات الخارجية، ويتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي الإسراع في إنشاء آلية للتمويل الذاتي، وهو أمر ضروري للتخفيف من حدة الصدمات الخارجية، مع مراعاة التجارب الناجحة لبعض

الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في الأجزاء الأخرى من أفريقيا الاقتداء بالترتيب الثلاثي لكي يتسنى لها الإسراع في تحقيق برنامج التكامل القاري.

استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والبرنامج الإنمائي لأفريقيا لما بعد ٢٠١٥ [البند ٦ من جدول الأعمال] (E/ECA/COE/31/8, AU/CAMEF/EXP/8 (VII)

٤٣ - قدمت الأمانة عرضاً يستند إلى تقرير بعنوان 'التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا في عام ٢٠١٢' وأشارت إلى أنه قد تم إحراز بعض التقدم في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية بيد أن وتيرة التقدم كانت بطيئة بدرجة لا تمكن من تحقيق معظم الأهداف. وتحقق أعظم الإنجازات في مجالات التعليم وتكافؤ الفرص بين الجنسين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، في حين تدنت المؤشرات المتصلة بصحة الطفل والأم بصفة خاصة. كما شكلت نوعية الخدمات وتساوي الفرص في الحصول عليها مصدراً للقلق.

٤٤ - ونظراً لاقتراب عام ٢٠١٥، فقد حان الوقت كي تنظر أفريقيا في التقدم الذي أحرزته والدروس المستفادة والتحديات المستجدة بوصفها المرتكزات الرئيسية للإطار الإنمائي لما بعد ٢٠١٥. ورؤي أن الأهداف الإنمائية للألفية ركزت بشكل مفرط على النواتج ولم تركز بالقدر الكافي على العناصر التمكينية لتحقيق التنمية. وأثناء المشاورات التي جرت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين برزت المجالات الثلاثة التالية كعناصر حاسمة لأفريقيا: تعزيز النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي؛ والتعليم والابتكار التكنولوجي؛ والتنمية البشرية والاجتماعية.

٤٥ - وكان أحد المواضيع الرئيسية التي برزت أثناء المناقشة، التي تناولت القضايا الرئيسية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والاقتراحات المرتبطة بالبرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥، هو أن تعبئة الموارد المحلية والتمويل البديل كإيرادات من الموارد الطبيعية تعتبر عنصراً حيوياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وينبغي أن تشكل جزءاً رئيسياً من إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك تعتبر تعبئة الموارد المحلية عاملاً هاماً لتأمين الملكية والمساءلة.

٤٦ - وأشار العديد من المشاركين إلى ضرورة تحقيق نمو مستدام وشامل بمعدلات عالية. كما أشاروا إلى ضرورة أن تضع البلدان في اعتبارها أن التفاوت هو عامل رئيسي في تحديد وتيرة النمو وطبيعته، وفي هذا الصدد جرى التشديد على ضرورة استهداف مجموعتي سكان الريف والمرأة. كما اقترح أيضاً جمع البيانات وتصنيفها على الصعيد دون الوطني وصعيد المجتمعات المحلية، كوسيلة لقياس التقدم المحرز في أوساط المجموعات المهمشة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

٤٧ - وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء تدني فرص الحصول على الخدمات العامة وإزاء نوعية هذه الخدمات، ومن الأمثلة على ذلك الشمول بالخدمات المالية ونوعية خدمات التعليم والصحة. وتساءل المشاركون عن قدرة الدول الأعضاء على تأمين الجودة وتوفير الخدمات المتساوية للجميع.

٤٨ - وأشار المشاركون إلى أن الوضع الاقتصادي الراهن لأفريقيا يتيح لها فرصة نادرة للتأثير على المناقشة المتعلقة بالمعالم العريضة للبرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥. ودعا المشاركون إلى ضرورة أن تصبح المكاسب المحققة على صعيد الأهداف الإنمائية الأصلية للألفية جزءاً من المسيرة المستقبلية.

٤٩ - وقدمت اللجنة التوصيات التالية:

- (أ) يوفر الميثاق الأفريقي للإحصاءات الفرصة للمواءمة من أجل قياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف بشكل ملائم؛
- (ب) ضرورة أن تقوم البلدان الأفريقية بوضع خطط عمل واضحة مشفوعة بجدول زمنية لضمان تحقيق معظم الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥؛
- (ج) ضرورة الاتساق بين استعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والتحول الهيكلي واستخدام الموارد بفعالية أكبر؛
- (د) ضرورة استخدام التكنولوجيات المتنقلة كوسيلة لتطوير الخدمات المالية لسكان الريف على النحو الذي تحقق في بعض البلدان؛
- (هـ) ضرورة أن تتبع الجهود المبذولة لصياغة موقف أفريقي بشأن البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ نهجاً تشاركياً يراعي وجهات نظر جميع أصحاب المصلحة ولاسيما الشباب؛
- (و) ضرورة أن يراعي البرنامج الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ المكاسب المحققة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتسخير موقع أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وأن يستعين البرنامج بأطر العمل المتوخاة في التصورات القارية والإقليمية والوطنية الأخرى، مثال تصورات الجماعات الاقتصادية الإقليمية.
- متابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الاجتماعات السنوية المشتركة للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١١ [البند ٧ من جدول الأعمال]

١٠٠ '١' تقرير مرحلي عن تنفيذ توافق آراء مونتييري بشأن تمويل التنمية
E/ECA/COE/31/10, AU/CAMEF/EXP/10 (VII)

٥٠ - قدمت الأمانة عرضاً يستند إلى "التقرير المرحلي عن تنفيذ توافق آراء مونتييري بشأن تمويل التنمية". وأشار التقرير إلى أن الأداء في هذا الصدد كان متفاوتاً. ففي حين تم إحراز تقدم كبير في تعبئة الموارد الدولية وتعزيز القدرة على تحمل الدين وتخفيف عبء الدين الخارجي فقد كان التقدم بطيئاً في مجالات تعبئة الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية والتجارة الدولية وكذلك في معالجة القضايا النظامية. وتهدد هشاشة البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة بانكاس التقدم المحرز حتى الآن. وكان أهم تطورين لفترة ما بعد توافق آراء مونتييري هما الأهمية المتزايدة التي اكتسبها التعاون بين بلدان الجنوب وآليات التمويل الجديدة. وقد وفر كلا العنصرين فرصاً لتوسيع مصادر تمويل التنمية وبالتالي يتعين إدماجهما على نحو كامل في إطار العمل العالمي الجديد للتعاون الإنمائي. كما كان الأداء بطيئاً أيضاً فيما يتصل بتدفقات المعونة وفعاليتها. وظلت أفريقيا ناقصة التمثيل أيضاً في أجهزة صنع القرار في المؤسسات الدولية.

٥١ - وفي أثناء المناقشة التي تلت ذلك، تم إبلاغ اللجنة بالمؤتمر الأفريقي المقبل المعني بمصادر التمويل الجديدة للتنمية الذي سوف تستضيفه حكومة غينيا يومي ٤ و٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتتمثل أهداف المؤتمر التي اقترحتها غينيا وأيدها رؤساء الدول والحكومات في البلدان الأفريقية وفرنسا أثناء قمة نيس المنعقدة في حزيران/يونيه ٢٠١٠، في وضع الاستراتيجيات الملائمة لتعبئة مصادر جديدة للتمويل لأغراض التنمية في أفريقيا والمساهمة في تنفيذ برنامج

العمل لأقل البلدان نمواً للعدد ٢٠١١ و ٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول). وشددت اللجنة أيضاً على أهمية الربط بين مختلف مجالات الاهتمام الواردة في توافق آراء مونتيري وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. ولاحظت أن الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لم يتم الوفاء بها بانتظام من قبل البلدان المتقدمة النمو، وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا لا تزال ضئيلة بالرغم من الحوافز العديدة التي تقدمها الحكومات الأفريقية وما تشهده القارة من نمو اقتصادي قوي ومطرّد، فضلاً عن إمكاناتها الضخمة من الموارد الطبيعية والمعدنية وتدني تكاليف العمالة فيها.

٥٢ - وشددت اللجنة على ضرورة أن تقوم أفريقيا بدراسة مصادر بديلة للتمويل نظراً لأن الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لا يتم الوفاء بها على نحو منتظم. وأوصت اللجنة أيضاً بأن تقوم البلدان الأفريقية بتطوير وتوحيد الحوافز وأطر العمل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتفاذي التنافس غير الضروري فيما بينها. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية شددت اللجنة على الآثار السلبية للفساد، موحية بضرورة أن تقوم الحكومات الأفريقية بتعزيز العملية المالية من خلال تحسين الإدارة وتعزيز الديمقراطية. أخيراً أوصت اللجنة بضرورة قيام البلدان، بغرض تعبئة المزيد من الموارد لأغراض التنمية الشاملة والمستدامة، بتعزيز قدرات حكوماتها الوطنية لتحسين تعبئة الموارد المحلية وإنشاء الآليات الملائمة لتنفيذ ورصد الوفاء بالالتزامات المعلنة أثناء المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة المعقود في بوسان.

٢٠ تقرير الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية

٥٣ - قدمت الأمانة الاستعراض المتبادل لفعالية التنمية في أفريقيا لعام ٢٠١١. وينطوي الاستعراض على ممارسة المساءلة المتبادلة ويشارك في إجراءات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بموجب تكليف من رؤساء دول وحكومات برنامج نيباد. وركز التقرير على أربع مسائل حيوية عُرضت على اللجنة لكي تنظر فيها، هي ماهية الالتزامات الرئيسية التي قدمتها أفريقيا وشركاؤها الإنمائيون، وما إذا كانت تلك الالتزامات قد تم الوفاء بها، وماذا كانت نتائجها وما هي الأولويات الرئيسية المستقبلية؟ وقدم التقرير وصفاً للتقدم الذي أحرزته أفريقيا في مجالات النمو الاقتصادي المستدام، والتعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والشؤون الجنسانية، والحكم الرشيد وتمويل التنمية؛ وسلط الضوء على تحديات معينة. ودعا التقرير الحكومات الأفريقية إلى المحافظة على الزخم الذي تولد في مجالات الإصلاح الاقتصادي والسياسي، وتعميق التكامل الإقليمي، وتعبئة الموارد المحلية والاستثمار الأجنبي، واستخدام الموارد المتاحة للتعبئة بالتقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وناشد الشركاء الإنمائيين على تعميق تعاونهم في المجالات الرئيسية للإدارة الاقتصادية مثل التعاون بشأن الضرائب الدولية والتصدي للتدفقات الرأسمالية غير المشروعة. ودعاها أيضاً إلى الاستمرار في مقاومة الضغوط الحمائية وإلى مضاعفة جهودها لتحرير التجارة المتعددة الأطراف ووضع جدول زمني واضح لتلبية الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة في تعزيز مشاركة أفريقيا في أبة ترتيبات جديدة للحكومة العالمية.

٥٤ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الذي قدمته الأمانة.

٣' التقرير المحلي عن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج
للسراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد): تقرير الدورة الثانية عشرة لآلية التنسيق الإقليمي
لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا E/ECA/COE/31/14,AU/CAMEF/EXP/14(VII)

٥٥ - عرضت الأمانة تقريراً بشأن الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيبياد التابع له، الذي ترتبط أهدافه أساساً بأهداف آلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا المنشأة لتعزيز اتساق عمل منظومة الأمم المتحدة، والتنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، كما ترتبط بأهداف البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي يهدف إلى تعزيز قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية على العمل كشركاء فاعلين للأمم المتحدة في مواجهة تحديات التنمية في أفريقيا. وتمثل أحد الإنجازات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة في وضع برنامج عمل شامل للإسراع بتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، تضمن خطة عمل واضحة لبناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي. كما شاركت مجموعات آليات التنسيق الإقليمي لأفريقيا في وضع وتنفيذ أنشطة لدعم الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيبياد. وبالإضافة إلى ذلك تم إنشاء آليات تنسيق دون إقليمي توفر حالياً إطار عمل لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي. وفيما يتعلق بالتحديات فإن ملكية الاتحاد الأفريقي لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا وقيادته لها في حاجة إلى المزيد من التعزيز، كما يتعين توسيع نطاق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لبناء القدرات بما يتجاوز مفوضية الاتحاد الأفريقي ليشمل جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي. والطريق الموصى به للمضي إلى الأمام هو أن تدعم الدول الأعضاء تنفيذ برامج الاتحاد الأفريقي وبرامج نيبياد على الصعيد الوطني، وأن تشارك مشاركة تامة في لجان الخبراء الحكومية الدولية التي تنشئها المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. كما ينبغي كذلك الاستعانة بلجان الخبراء الحكومية الدولية للربط بين مختلف أوجه الدعم المقدم من الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

٥٦ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الذي قدمته الأمانة.

٤' تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية في أفريقيا
E/ECA/COE/31/15,AU/CAMEF/EXP/15(VII)

٥٧ - عرضت الأمانة تقريراً بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية في أفريقيا". وشدد العرض على أهمية دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحرير إمكانات أفريقيا بوصفها قطباً للنمو العالمي. وسلط الضوء على ضرورة إيلاء عناية خاصة لتعزيز الابتكار في نظام التعليم وفي المجتمع ككل. وشملت المجالات الأخرى التي تقتضي الاهتمام بها تمويل التنمية التجريبية، ونقل التكنولوجيا وتسويق نواتج البحوث، وتقديم الدعم لرصد وتتبع الأداء في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي للحكومات أن تسعى لبلوغ اعتمادات التمويل المتفق عليها والتي تمثل نسبة ١ في المائة على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض البحث والتطوير، وتقديم منح وقروض و ضمانات خاصة للشركات الجديدة والمبتدئة. كما تم أيضاً عرض برامج ومبادرات للجنة الاقتصادية لأفريقيا الرامية إلى تعزيز الابتكار وممارسة الأعمال الحرة في القارة بما فيها الإطار الأفريقي للابتكار، والشبكة الأفريقية لابتكار الأدوية ووسائل التشخيص؛ والخبرة الهندسية لتحسين نواتج الرعاية الصحية في أفريقيا؛ والشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها؛ والمنتدى البرلماني الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وجائزة أفريقيا للابتكار.

٥٨ - وأقرت اللجنة في المناقشات اللاحقة بأهمية رأس المال البشري المسلح بالمهارات في اكتساب المعارف والتكنولوجيات الجديدة وتوليدها ونشرها. ففي الاقتصاد العالمي الحالي حيث أصبح إمام المجتمع ككل بالتكنولوجيا يكتسي أهمية متزايدة، يصبح من الضروري التوسع في نشر التعليم العالي في مجالات العلوم والهندسة والتدريب علي التكنولوجيا وتحسين مستوى جودته لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا وإطلاق إمكاناتها لتصبح قطبا للنمو العالمي.

٥٩ - وأثنت اللجنة على قيادتي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لإبقائهما على مؤتمر العلم وأفريقيا بوصفه المنتدى الرائد للمناقشات السياساتية والتقنية، والتفاعل بين العلماء ورسمي السياسات والقطاع الخاص. كما اعترفت أيضاً بأن جائزة الابتكار تعتبر أداة رئيسية لإيجاد منتدى لحفز الابتكار في مختلف أرجاء أفريقيا في القطاعات الرئيسية الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة في القارة. وتشجع الجائزة أيضاً على دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة بوصفها خيارات وظيفية مجزية للشباب، فضلاً عن تشجيع أرباب العمل والمخترعين وهيئات التمويل ومقدمي خدمات تنمية المشاريع التجارية على تبادل الأفكار واستكشاف فرص جديدة في مجال الأعمال التجارية.

٥' 'تغير المناخ والتنمية في أفريقيا: تقرير عن نواتج المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ومذكرة إحاطة عن نتائج الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي تمهيداً لمؤتمر ريو+٢٠ (VII) ٢٣/23 EXP/CAMEF/AU, 31/23 COE/ECA

٦٠ - قدمت الأمانة عرضاً يستند إلى التقرير الصادر تحت عنوان "مؤتمر ديربان للمناخ: استعراض الاتفاقات والقضايا المتعلقة"، حيث ألقى العرض الضوء على خلفية مفاوضات تغير المناخ الدولي وعمليات أفريقيا التحضيرية لتلك المفاوضات في ديربان، جنوب أفريقيا من ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٦١ - وكان أحد أهم نتائج مؤتمر ديربان للمناخ هو منهج ديربان، الذي أسفر عن اتفاق بشأن جولة جديدة من المفاوضات إلى جانب قرار بتفعيل اتفاقات كانكون، بما في ذلك إنشاء صندوق المناخ الأخضر. وشملت النتائج الأخرى، قراراً بشأن فترة التزام ثانية تمتد لخمسة أو سبعة أعوام وتبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وقرارات حول التزامات التخفيف من قبل الدول المتقدمة النمو إلى جانب إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً من قبل الدول النامية. وقد أشير إلى أنه لم يتم تحقيق تقدم يذكر بشأن تعزيز خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها.

٦٢ - وشددت المناقشات على أهمية استمرار أفريقيا في المشاركة بفاعلية في مفاوضات تغير المناخ والتحقق من إدراج اهتمامات وأولويات أفريقيا في النواتج. وبالنظر إلى إخفاق الدول المتقدمة النمو في الوفاء بالتزامات بشأن المساعدة الإنمائية بموجب توافق آراء مونتيري، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ من أن هذه البلدان قد لا تفي بالتزاماتها بشأن صندوق المناخ الأخضر.

٦٣ - وأوصت اللجنة بضرورة استمرار تعاون مفوضية الاتحاد الأفريقي مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، في توفير دعم قوي ومتناسك للدول الأفريقية من أجل تعزيز قدراتها بغرض الخروج بموقف تفاوضي موحد وفعال حول تغير المناخ ومتابعة تنفيذ

نتائج المفاوضات. كما ينبغي للدول الأفريقية إيجاد موارد بديلة للتمويل، بما في ذلك حشد الموارد المحلية لمواجهة تحديات تغير المناخ.

٦٤ - وبالانتقال إلى العملية التحضيرية الإقليمية لأفريقيا لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، التي تولت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قيادتها بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، في شراكة قوية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فقد ألقى العرض الضوء أولاً على هدف وموضوع مؤتمر ريو+٢٠، المقرر عقده بموجب تكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه في ريو دي جانيرو، البرازيل. وقد توجت العملية التحضيرية الإقليمية لأفريقيا، التي انطوت على مشاركة فاعلة للقيادة السياسية الأفريقية على مستوى رؤساء الدول والحكومات- بعقد المؤتمر التحضيري الإقليمي الأفريقي لريو+٢٠، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي هذا المؤتمر، اعتمد الوزراء بيان توافق الآراء الأفريقي بشأن ريو+٢٠، الذي اعتمد في الدورة العادية الثامنة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢. وقد أشار العرض إلى الرسائل الأساسية التي يتضمنها بيان التوافق وسبل المضي قدماً.

٦٥ - في المناقشات التي تلت العرض، شدد الخبراء على الحاجة إلى مشاركة أفريقيا مشاركة فاعلة في ريو+٢٠ ومتابعة نتائجه. وأوصت اللجنة بضرورة حشد موارد كافية من أجل ضمان المشاركة الفاعلة، مع مراعاة الحاجة إلى أن تتضمن الوفود الوطنية، بقدر الإمكان الوزارات المسؤولة عن العناصر الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، إلى جانب بُعد الحوكمة. كما أوصت بأنه ينبغي أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي وسائر الشركاء الإنمائيين بوضع آلية فاعلة لنشر ومتابعة نتائج ريو+٢٠، إلى جانب دعم تنفيذها فعلياً على المستوى الإقليمي، دون الإقليمي والوطني.

٦٦ دراسة عن تكلفة الجوع في أفريقيا E/ECA/COE/31/22, AU/CAMEF/EXP/22(VII)

٦٦ - قدمت الأمانة عرضاً موجزاً لدراسة بشأن 'تكلفة الجوع في أفريقيا: الأثر الاجتماعي والاقتصادي لنقص التغذية لدى الأطفال'. وقد أجريت هذه الدراسة، المتعددة التخصصات والشاملة لعدة بلدان، في اثنتي عشرة دولة بالتضاريف بين مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتهدف الدراسة إلى قياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجوع في أفريقيا بغرض بلورة توصية سياساتية فاعلة وعملية للقضاء على الفقر في أفريقيا، لكي ينظر فيها الوزراء. كما تتناول الدراسة المسببات الرئيسية للجوع في أفريقيا والعقبات والقيود التي تنطوي عليها الجهود المبذولة لتخفيف وطأة الجوع. والمتوقع أن تشكل نتائج الدراسة عنصراً هاماً في جهود الدعوة الموجهة نحو إنشاء أطر للسياسات وتحفيز الاستثمارات للمساعدة في درء الخسائر التي يمكن تفاديها في الإمكانيات البشرية والاقتصادية الناجمة عن الجوع في القارة. وقد أشارت النتائج الأولية للدراسة إلى أن الجوع يكبد النظم الصحية تكلفة مرتفعة. وتشير هذه النتائج إلى أن نقص الإنتاجية يعرض الناتج المحلي الإجمالي إلى خسائر كبيرة. وسيستمر جمع البيانات وتحليل ونشر النتائج في سبعة بلدان أخرى.

٦٧ - في النقاش الذي أعقب ذلك، تم الاتفاق على أن قضية انعدام الأمن الغذائي والتغذوي تزداد خطورة. وجرى تسليط الضوء على التحديات التي انطوت عليها الدراسة فيما يتعلق بجمع البيانات، واللامركزية والمواومة، وعلى

الحاجة إلى تعزيز نظم الإحصاء. كما يتطلب الأمر أيضاً جهوداً حثيثة من جانب مختلف ذوي المصلحة بالنظر إلى الطبيعة متعددة القطاعات للقضايا المشمولة. وأوصت اللجنة بأنه ينبغي أن تتجاوز الدراسة المرحلة التجريبية.

٧٠ حالة تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا

E/ECA/COE/31/19,AU/CAMEF/EXP/19(VII)

٦٨ - قدمت الأمانة التقرير المتعلق بهذا الموضوع . وأبلغ بأن ٢٢ دولة عضو قد وقعت على الميثاق الأفريقي للإحصاءات، بينما لم تصدق عليه سوى خمس دول. وقد نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي بعثات شكلت للتعجيل بعملية التصديق. وأعدت مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي خطة عمل لتنفيذ استراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا وبعضاً من أنشطتها القطاعية. وقد تم تسليط الضوء على الجوانب الرئيسية التي أحرز فيها تقدم، وهي الحوكمة، والسلم والأمن، ومواءمة وتنسيق نظام معلومات سوق العمل، والعلم، والتكنولوجيا والتعليم، والسجل المدني والإحصاءات الحيوية، ووضع خطة عمل للإحصاءات الزراعية والريفية، والقطاع الخارجي.

٦٩ - في النقاش الذي أعقب العرض، أثنت اللجنة على جهود مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي لتحسين الإحصاءات في أفريقيا وركزت على الحاجة إلى مواءمة الإحصاءات، وخاصة في جانب المالية العامة، وتوظيف الشباب والنساء، بغية معالجة أوجه التضارب التي تظهر في الإحصاءات وفقاً للمصادر المختلفة التي ترد فيها: الوطنية، والإقليمية، والدولية.

٧٠ - وشددت اللجنة أيضاً على أهمية انتهاج اللامركزية في الإحصاءات من أجل التخطيط الفعال. كما شددت على أهمية نظم التسجيل المدني، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الحوكمة، وجمع مؤشرات التنمية على مستوى المجتمعات المحلية. وأقرت بأهمية إشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية في العملية، إلى جانب الحاجة لتكييف المعايير والمقاييس العالمية للواقع الأفريقي في عملية المواءمة الإحصائية. كما أقرت أيضاً، أنه في حين بذلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي جهوداً كبيرة لتطوير نظم للإحصاءات الحيوية، يمكن أن تعتمد البلدان الأفريقية، فهذه المنظمات بحاجة إلى الدعم في تعزيز قدراتها لتوسيع نطاق عملها والاستجابة للطلبات التي ترد من الدول الأعضاء.

٧١ - وأوصت اللجنة بأن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي على تعزيز جهودها لمواءمة جمع البيانات، وأن تسلم الدول الأعضاء بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي مكلفتان بمواءمة البيانات في القارة مع المعايير الدولية، وأن تدعم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية البرنامج الخاص بالتعجيل بوضع نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي مهمة تنسيق الجهود المبذولة لمواءمة جمع البيانات وأن تكفل عدم التضارب فيما بينها، بالتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية المتخصصة الأخرى.

٧٢ - وأوصت اللجنة كذلك بتعزيز القدرات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ذات الصلة بأنشطة الإحصاءات السكانية.

عرض ومناقشة ورقة المسائل التي تتناول موضوع المؤتمر: تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي [البند ٨ من جدول الأعمال] E/ECA/COE/31/3,AU/CAMEF/EXP/3(VII)

٧٣ - عرضت الأمانة ورقة المسائل التي تشكل المدخل لمناقشة موضوع المؤتمر، "تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي". وأشار العرض إلى أن القارة برزت في القرن الحادي والعشرين كثاني أسرع منطقة نمو في العالم. وعقب فترات طويلة من الركود في السبعينات والثمانينات، نمت أفريقيا بنسبة ٥,٦ بالمائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، الأمر الذي يُعزى بدرجة كبيرة إلى التحسن في مجال الحوكمة وإدارة الاقتصاد الكلي، وإلى ارتفاع الطلب المحلي وزيادة تدفقات رأس المال، وارتفاع أسعار السلع الأولية والصادرات. ومع ذلك، فإن التباطؤ المستمر في الاقتصاد العالمي الناتج عن استمرار الاختلالات في الاقتصاد الكلي، وقصور التنسيق السياساتي على الصعيد العالمي وارتفاع الدين السيادي في الاقتصادات المتقدمة، يهدد النمو الاقتصادي بالقارة. وفضلاً عن ذلك ما زال ارتفاع معدلات التفاوت والبطالة يشكل مصدر قلق كبير. غير أن أفريقيا تتمتع بإمكانات تؤهلها لأن تكون جزءاً من حل مشكلة انخفاض النمو والاختلالات العالمية.

٧٤ - وتشمل العوامل الرئيسية التي تستند إليها إمكانات القارة التحسن الذي طرأ على الإدارة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات وبيئة الأعمال التجارية، وانخفاض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، ووفرة الموارد الطبيعية وغلبة الشباب على سكانها والتوسع السريع في حجم القوى العاملة والسوق الإقليمية الضخمة غير المستغلة.

٧٥ - ويتطلب تحرير طاقات أفريقيا الكامنة والتأسيس على المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة التزام القيادة الأفريقية بتنفيذ الإصلاحات اللازمة والالتزامات المتفق عليها على عدة جبهات. ويشمل ذلك تحلي القيادة بالرؤية الثاقبة؛ والترويج لإيجاد المؤسسات القوية؛ والحوكمة الرشيدة؛ والاستثمار في الهياكل الأساسية؛ وتنمية رأس المال البشري؛ وإحداث التحول في الزراعة وتعزيز التنمية الريفية؛ والتشجيع على نقل التكنولوجيا والابتكار من أجل التحول المؤسسي وإضافة القيمة؛ ومعالجة تحديات تغير المناخ؛ وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية لمواجهة الثغرات المالية لأفريقيا؛ وتعزيز التجارة والإسراع في عملية التكامل الإقليمي؛ وتقوية الشراكات؛ بما فيها التعاون بين بلدان الجنوب.

٧٦ - وأشادت اللجنة بالعرض الذي قدمته الأمانة وبمستوى جودة ورقة المسائل. وأشار معظم المتحدثين إلى أن أفريقيا لديها من الطاقات الكامنة ما يؤهلها لتصبح قطباً للنمو العالمي. ومع ذلك، ما زال هناك عدد من التحديات التي يجب معالجتها. أولاً، أبرزت المناقشة حاجة البلدان الأفريقية إلى أن تسعى بجد لاتباع المسار المفضي إلى التنوع الاقتصادي والتحول المؤسسي. وثانياً، يجب التركيز على الزراعة لأنها مازالت تمثل أهم قطاع من حيث مساهمتها في العمالة والنمو الاقتصادي. وثالثاً، بالنظر إلى الحجم المتنامي لشريحة الشباب في أفريقيا، من المهم على وجه الخصوص وضع استراتيجيات لمعالجة التحديات التي تواجه الشباب، لكي يتم تزويدهم بالمهارات التي يحتاجونها وتوفير البيئة والظروف المواتية لخلق فرص العمالة. كما تحتاج البلدان الأفريقية إلى تنوع اقتصاداتها. وأكدت المناقشة كذلك على ضرورة إحداث نقلة كبيرة وإعادة تخصيص الموارد للقطاعات التي تساهم في تعزيز النمو. وعلاوة على ذلك، أدى نقص الإحصاءات الملائمة والموثوقة إلى وجود ثغرة في تحليل سياسات الاقتصاد.

٧٧ - ويجب إجراء تقييم كمي لإمكانات أفريقيا الإنمائية ومجالاتها ذات الأولوية على الصعيدين القاري ودون الإقليمي، بناءً على ميزاتها التنافسية، مع مراعاة حدة المنافسة في السوق العالمية. ويجب أيضاً أن تركز

استراتيجيات التنمية على الميزات الإقليمية بهدف تحرير الإمكانيات الإقليمية، والتأكيد على تكثيف التعاون بين بلدان الجنوب، ليس فقط من خلال التجارة بل أيضا من خلال نقل التكنولوجيا والمعارف، استناداً إلى سياسات أو الاستراتيجيات توضع على أساس الدروس المستفادة من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة. وعلى نفس المنوال، أبرز المشاركون الحاجة إلى التعجيل بمواءمة السياسات والتكامل الإقليمي. وأضافوا أن البطء الحالي لوتيرة التكامل الإقليمي في أفريقيا عامل مُقيد لجهود القارة لتحرير طاقاتها الإنمائية الكامنة. وتحتاج أفريقيا بالإضافة إلى ذلك إلى انتعاش سياسات متماسكة في التعامل مع شركائها الاستراتيجيين في الاقتصادات المتقدمة النمو والناشئة على حد سواء، تناظر سياساتهم تجاه أفريقيا. وأعربت اللجنة عن انشغالها لأن خطة أفريقيا الإنمائية لا تزال تجري مناقشتها من منظور غير أفريقي. فالانفصام بين الصعيدين القاري والعالمي في الحوار السياساتي يقف شاهداً على أن التغييرات المتسارعة التي تحدث في أفريقيا لا يتم إلا نادراً عرضها بالصورة الملائمة على المستوى العالمي.

٧٨- وأكدت اللجنة على أهمية القيادة، والحوكمة السياسية والاقتصادية الجيدة، والمناخ الملائم للاستثمار ولزوال الأعمال التجارية، وهي مجالات مازالت كلها تتسم بضعف كبير في العديد من البلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بالحوكمة السياسية، تحتاج أفريقيا إلى قيادة تتحلى ببعده النظر وتبني توافق آراء وطني حول برنامج إنمائي مشترك. وبالنسبة للحوكمة الاقتصادية، أشارت اللجنة إلى أن هروب رأس المال والفساد ما زالا يشكلان تحدياً خطيراً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، ولذا، يجب إيجاد أطر تنظيمية قوية وفعالة في هذا الصدد. كما تشكل التعبئة الضعيفة للموارد المحلية وانخفاض معدلات الإدخار عوائق رئيسية أمام التحول الاقتصادي في أفريقيا. ولقرارات السياسة المالية تأثير مباشر على النمو وأجيال المستقبل، وبناء عليه فالمطلوب وضع السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية التي تعزز الاستدامة والاستقرار والإنصاف فيما بين الأجيال.

٧٩- وفي ضوء المناقشة المذكورة أعلاه، أوصت اللجنة بأنه يتعين على البلدان الأفريقية أن:

(أ) تجري تحليلاً تشخيصياً شاملاً يساعد على تحديد احتياجاتها في مجال التدريب وتنمية المهارات، وكذلك تنفيذ التدابير الكفيلة بربط تنمية رأس المال البشري بمتطلبات سوق العمل، وتعزيز الابتكار والقدرة على المنافسة؛

(ب) وضع إطار مؤسسي أكثر كفاءة لكي تتمكن أفريقيا من تحرير طاقاتها الإنمائية وتعزيز الحوكمة وتحقيق النمو الشامل الذي يراعي مصلحة الفقراء. ولتحقيق هذه الغاية، يجب التعلم من أفضل الممارسات من داخل أفريقيا ومن الاقتصادات الناشئة في القارات الأخرى؛

(ج) تكثيف الجهود لتسريع وتيرة التصنيع من خلال القيمة المضافة والتصنيع الزراعي وإنشاء مجموعات صناعية ومناطق اقتصادية خاصة في إطار خطط إنمائية شاملة؛

(د) بذل جهود أقوى لمعالجة الفساد وهروب رأس المال وتأمين إعادة توطين الأصول المسروقة؛

(هـ) سد ثغرات المعلومات وتعزيز تحليل مساهمة القطاع غير الرسمي في الاقتصادات الأفريقية وتوليد فرص العمل، بهدف دمجها في الاقتصاد الرسمي؛

(و) خلق بيئة مواتية لدعم تنمية القطاع الخاص لكي يتمكن من أداء دوره كمحرك للنمو. ويجب أن يشمل ذلك إنشاء الأطر اللازمة لدعم أصحاب الأعمال الحرة من الشباب، وخلق فرص العمل وبخاصة للشباب، وتقاسم الخبرات المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص؛

(ز) تحسين تعبئة الموارد المحلية عن طريق إنشاء المؤسسات والحوافز لزيادة المدخرات المحلية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتطوير نظم إدارة الضرائب والاستفادة من التحويلات من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ح) تبني سياسات مالية سليمة تسترشد بالتدابير المعاكسة للدورات الاقتصادية التي تتضمن مبدأ الإنصاف بين الأجيال وتحدث نقلة من الإنفاق المبني على الاستهلاك إلى زيادة المدخرات والاستثمارات المنتجة؛

(ط) الإسراع بخطى التكامل الإقليمي ومواءمة السياسات على سبيل الأولوية بغرض تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وتحرير حركة عوامل الإنتاج؛

(ي) أخذ زمام المبادرة في إدارة الحوار الفكري والسياساتي بشأن أفريقيا على الصعيد العالمي لتفادي تشويه التقدم الذي سجلته أفريقيا وخطتها الإنمائية؛

(ك) إنشاء آلية مناسبة تعزز القدرات القيادية لصناع السياسات الأفريقيين لزيادة توعيتهم بما يمس القارة من مسائل مستجدة في مجال السياسات، وتتخذ من القادة السابقين البارزين أمثلة يحتذى بها؛

(ل) إنشاء آلية مناسبة تعزز علاقات أفريقيا مع شركائها الناشئين في إطار التعاون بين بلدان الجنوب؛

(م) السعي على المستويات الوطني، ودون الإقليمي، والقاري، لتنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها والإجراءات المتفق عليها الضرورية لتحرير الإمكانيات الاقتصادية والإنمائية لبلدان القارة، ولتعميم تلك الإجراءات في خططها واستراتيجياتها الإنمائية طويلة المدى.

المسائل النظامية [البند ٩ من جدول الأعمال]

٨٠ - قدم ممثل لمكتب اللجان الإقليمية بنيويورك عرضاً تناول المعلومات الأساسية والنتائج التي خلصت إليها دراسة مستقلة أجريت برعاية لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمسة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهندي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا) بشأن البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة. وسلطت الدراسة الضوء على الأهمية المتزايدة للبُعد الإقليمي للتنمية وتسارع النزعة الإقليمية في كثير من أنحاء العالم. وللدراسة هدفان هما: (أ) بحث القضايا الرئيسية المحركة "للنزعة الإقليمية الجديدة"؛ و(ب) اقتراح السبل التي تمكن منظومة الأمم المتحدة بما فيها اللجان الإقليمية من تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء ضمن هذا السياق المتغير وإضافة القيمة للعملية الإقليمية.

٨١- وقدمت الدراسة تحليلاً للإقليمية الجديدة وأبرزت آثارها على البنية الإقليمية والعالمية لصنع السياسات والحوكمة. كما درست أيضاً مشاركة منظومة الأمم المتحدة في العمليات الإقليمية وشددت على ضرورة تحسين التعاون والتنسيق أفقياً ورأسياً لضمان الاتساق والتآزر فيما يتعلق بالتعامل مع الأمم المتحدة ودعمها للهيئات والكيانات الحكومية الدولية الإقليمية. وتم التأكيد على دور اللجان الإقليمية في ضوء الأهمية التي يتميز بها التعاون بين بلدان الجنوب وتبادل أفضل الممارسات.

٨٢- وفي الختام، دُعيت الدول الأعضاء إلى تأييد نتائج الدراسة وتقديم التوجيه لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة عند تنفيذها.

٨٣- وأثنت اللجنة على لجان الأمم المتحدة الإقليمية لمبادرتها بإجراء الدراسة وقدمت بعض الملاحظات عليها، تتمثل في ما يلي:

- ينبغي أن تساعد الدراسة في تقليص الازدواجية؛ وتعزيز أوجه التكامل والتآزر؛ وتحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات؛ وزيادة القدرات؛ وتأمين الموارد الكافية على الصعيد الإقليمي. فالتماسك والتنسيق في عمل منظومة الأمم المتحدة من شأنهما تحسين أثره وتحقيق أقصى فائدة ممكنة من الموارد المتاحة بيد أنه لا ينبغي تقويض الفوائد المتأتية من هذه الجهود بسبب تقليص مصادر الدعم؛

- تتطلب مواجهة الأزمات الإقليمية كالجرائم العابرة للحدود جهوداً منسقة. ولا يمكن أن تكون استجابة الأمم المتحدة للأزمات الإقليمية فعالة ما لم يصحبها تقديم الدعم للكيانات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية أو الدخول في شراكات معها.

٨٤- واستناداً إلى المناقشات أوصت اللجنة بأن تكفل نتائج الدراسة ترجمة الأهمية الممنوحة للنزعة الإقليمية المتزايدة إلى استجابة أكثر واتساقاً من قبل الأمم المتحدة عند تلبية احتياجات وأولويات الدول الأعضاء.

٨٥- وفي إطار نفس هذا البند من جدول الأعمال قدمت الأمانة: (أ) التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٢ (ECA/COE/31/21)؛ (ب) مشروع الإطار الاستراتيجي والخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (ECA/COE/31/20)؛ (ج) إنشاء المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية؛ (د) متابعة قرارات وتوصيات الاجتماعات السنوية المشتركة لعام ٢٠١١؛ (هـ) مذكرة إعلامية عن المؤتمرات الرئيسية المقبلة للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ (و) الطلب المقدم من جمهورية جنوب السودان للانضمام إلى المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٨٦- وفي سياق التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٢، سلط العرض الضوء على الأنشطة والإنجازات الرئيسية للجنة. وأشار إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قد عالجت قضايا ترتبط بشكل عام بالتحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه البلدان الأفريقية، وهذه القضايا هي: دور الدولة في تحقيق التحول الاقتصادي؛ وتغيير المناخ والتنمية المستدامة؛ والحوكمة والإدارة العامة بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة؛ والدعم المقدم لأنشطة التخطيط في الدول الأعضاء؛ وتسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ والتجارة والتكامل الإقليمي؛ والشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ ودعم الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية والإحصاءات. وشملت البرامج الأخرى الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأفريقي وشراكته الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد).

واستُرعي اهتمام اللجنة أيضاً إلى العديد من المنشورات الرئيسية بما فيها التقرير الاقتصادي المتعلق بأفريقيا لعام ٢٠١٢، وتقرير عن تقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا وتقرير تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا.

٨٧- وعُرض أيضاً مشروع الإطار الاستراتيجي والخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتتضمن الوثيقة الأهداف والإنجازات المتوقعة والاستراتيجيات في إطار كل من البرامج الفرعية العشرة التي تشكل برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومثل ذلك الخطوة الأولى لوضع مقترحات الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مع التركيز بوجه خاص على القضايا المتعلقة بما يلي: (أ) الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ (ب) خلق فرص العمل؛ (ج) تنمية الهياكل الأساسية والحصول على الطاقة؛ (د) نماء الشباب؛ (هـ) المساواة بين الجنسين؛ (و) الهجرة؛ (ز) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ح) الإحصاءات.

٨٨- وقدم التقرير المتعلق بإنشاء المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا استعراضاً لأهم الأهداف والأساس المنطقي لإنشاء المركز المقترح. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٩، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي أثناء مؤتمر قمتهم المنعقد بأديس أبابا الروية الأفريقية في مجال التعدين التي تضمنت خطة عمل تشتمل على تسع مجموعات برنامجية رئيسية. وتمت الموافقة على الاقتراح المتعلق بإنشاء المركز من قبل المؤتمر الثاني للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في أديس أبابا. ويجري حالياً إعداد خطة عمل للمركز من المفترض أن يكتمل شكلها النهائي بنهاية أيار/مايو ٢٠١٢.

٨٩- وقدمت الأمانة تقريراً أيضاً عن التقدم المحرز بشأن قرارات وتوصيات الاجتماعات السنوية المشتركة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وركز العرض على التقدم المحرز في إطار القرارات الرئيسية التالية: (أ) القرار ٨٧٩ (د-٤٤)؛ إدارة التنمية في أفريقيا: دور الدولة في تحقيق التحول الاقتصادي؛ (ب) القرار ٨٨١ (د-٤٤) تعزيز الدعم المقدم من الأمم المتحدة لتسريع تنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ (ج) القرار ٨٨٥ (د-٤٤)، تمويل الصحة في أفريقيا؛ (د-٤٤) القرار ٨٨٦ (د-٤٤) التدفقات المالية غير المشروعة؛ (هـ) القرار ٨٨٩ (د-٤٤) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

٩٠- في إطار القرار ٨٨٦ (د-٤٤) بشأن التدفقات الرأسمالية غير المشروعة، أشارت الأمانة إلى إطلاق فريق رفيع المستوى بشأن التدفقات الرأسمالية غير المشروعة إلى خارج أفريقيا. وأعلن عن إنشاء الفريق الذي يترأسه صاحب المعالي ثابو إمبيكي، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا ويتألف من تسعة أعضاء آخرين، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٢ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا.

٩١- وعلى نفس المنوال، وفيما يتعلق بالقرار ٨٨٩ (د-٤٤) بشأن المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط. أشارت الأمانة إلى زيادة الاعتمادات السنوية المخصصة للمعهد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بما يقارب ثلاثة أضعاف حيث ارتفعت من ٤٨٠ ٠٠٠ دولار إلى ١ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار (ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢).

٩٢- وأخطرت الأمانة الدول الأعضاء أيضاً بالفعاليات الرئيسية التي تعزم تنفيذها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٢. وأعدت المذكرة الإعلامية بحيث تسترعي اهتمام اللجنة فقط إلى الاجتماعات التي تتطلب مشاركة الدول الأعضاء.

٩٣ - وعرضت الأمانة الطلب المقدم من جنوب السودان، الذي هو عضو في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، للانضمام إلى المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ووافقت اللجنة على الطلب بالإجماع.

٩٤ - وفي المناقشات التالية أثنى على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء في مجالات الحوكمة والإحصاءات والتجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكامل الإقليمي. وأشاد المشاركون بالعمل الذي تم إنجازه في مجال التدفقات الرأسمالية غير المشروعة إلى خارج أفريقيا بما في ذلك إنشاء الفريق الرفيع المستوى. وكانت غينيا قد اقترحت إنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات غير المشروعة أثناء اجتماع ليلونغوي ولكنها لم تُدرج كعضو في الفريق. وتم التوضيح بأن العضوية لا تتم على أساس التمثيل السياسي للدول الأعضاء وأن أعضاء الفريق الرفيع المستوى قد تم اختيارهم على أساس قدراتهم الفردية مع مراعاة التمثيل الواسع أيضاً على المستوى دون الإقليمي.

٩٥ - وتمت الإشادة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً لقيادتها الجهود المبذولة لاستعادة أطر التخطيط إلى التخطيط الإنمائي الوطني في القارة. وأشار أيضاً إلى إنجازات المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ برامج التعاون المتعددة السنوات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية.

٩٦ - ونظراً لأن الدول الأعضاء تعي تماماً الدور الذي تضطلع به الصناعات الاستخراجية في التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أكدت من جديد دعمها لإنشاء المركز الأفريقي لتنمية الموارد المعدنية.

٩٧ - ودعت اللجنة كلاً من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مراجعة طريقة تنظيم الاجتماعات بحيث يخصص الوقت الكافي للمناقشات والحوار.

٩٨ - وبعد إجراء مداوات مكثفة أوصت اللجنة بضرورة أن تضع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المرافق التي تمكن من تنفيذ نواتج العمل المضطلع به في مجال التدفقات الرأسمالية غير المشروعة إلى الخارج للحيلولة دون تأثيرها سلباً على استقرار القطاع المالي.

٩٩ - وبعد أن أحاطت الدول الأعضاء علماً بالتقدم المحرز في مجال الإحصاءات ولاسيما على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، أوصت بالقيام بالمزيد من العمل لسد ثغرات البيانات في مجالات البيئة والحوكمة والدول الهشة؛ والمواءمة بين النظم الإحصائية. وعلاوة على ذلك؛ قدمت الدول الأعضاء اقتراحاً بضرورة أن يتعرض التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا للتحديات التي تمت مواجهتها في تنفيذ البرنامج في مختلف المجالات المواضيعية من عملها بالإضافة إلى توثيق إنجازاتها البرمجية.

١٠٠ - وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بضرورة أن تعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على رصد وتقييم السياسات والبرامج في القطاعين العام والخاص.

١٠١ - وإدراكاً من اللجنة بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لم يعد مؤشراً ملائماً لقياس رفاه المجتمعات المحلية، فقد أوصت بضرورة أن تقوم اللجنة الاقتصادية بوضع مؤشرات اجتماعية جديدة وأن يراعى المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط البعد الاجتماعي عند وضع برامجه في مجال البحث والتدريب.

١٠٢ - وقدمت الأمانة عروضاً عن أربع قضايا نظامية هي: (أ) تمويل برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا؛ (ب) إنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات؛ (ج) إنشاء المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، بوصفه الركيزة الثالثة للبرنامج الشامل للتنمية لتنمية الزراعة في أفريقيا؛ (د) صندوق المرأة الأفريقية.

١٠٣ - وفيما يتعلق ببرنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا، عرضت الأمانة بإيجاز هذا البرنامج الذي يشمل القارة بأسرها والهادف إلى تنمية الهياكل القارية والإقليمية ذات الأولوية في مجالات النقل والطاقة والمياه العابرة للحدود وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ثم سلطت الضوء على طرائق تمويل وتنفيذ برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا وأشارت إلى أنه يمثل مبادرة تضطلع بها مفوضية الاتحاد الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة لبرنامج النيباد، ضمن إطار تعاوني تشارك فيه الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والوكالات المتخصصة والشركاء الإنمائيين. وفيما يتعلق بطرائق التمويل ذكرت الأمانة أنه يتوقع أن تقوم البلدان الأفريقية بتمويل نسبة ٦٠ في المائة من البرنامج و٨٠ في المائة من تكاليف التحضير ذات الصلة به. وتقدر استثمارات البرنامج حتى عام ٢٠٤٠ بـ ٣٦٠ مليار دولار، في حين تبلغ استثمارات خطة العمل ذات الأولوية للبرنامج ٦٧,٩ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٠، وتقدر التكاليف التحضيرية للمشروع بـ ٥٠٠ مليون دولار.

١٠٤ - وفيما يتعلق بالمعهد الأفريقي للتحويلات، أشارت الأمانة إلى أنه يمثل مبادرة اتخذها الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. وتهدف المبادرة إلى تعزيز قدرات مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بغية اعتماد استراتيجيات عملية وتنفيذ أدوات تشغيلية تمكن من الاستعانة بالتحويلات كوسائل لتحقيق التنمية والحد من الفقر في أفريقيا. وقد أعد مقترح لمشروع في هذا الصدد وتجري المشاورات بشأنه مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين. واعترف المجلس التنفيذي للاتحاد بصفة خاصة بأهمية المبادرة وأوصى مفوضية الاتحاد الأفريقي بعرض الاقتراح على مؤتمر وزراء المالية والاقتصاد الأفريقيين. وعرض الاقتراح بالفعل على اللجنة بغرض الحصول على تعليقات وإسهامات الخبراء.

١٠٥ - وفي سياق الركيزة الثالثة للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، ناقشت اللجنة إنشاء المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر. وكانت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بمساعدة تقنية من برنامج الأغذية العالمي، قد شرعت في وضع مشروع المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر بغرض تصميم وإنشاء مجمع أفريقي لمواجهة مخاطر الكوارث. ومن المتوخى أن يكون المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر كياناً مالياً مملوكاً لأفريقيا يقدم للحكومات الأفريقية في حالات الطوارئ تمويلاً يتسم بفعالية التكلفة ويأتي في الوقت المناسب ويمكن الاعتماد عليه، ويستخدم هذا التمويل عند حدوث حالات الجفاف الشديد، وتشارك جميع بلدان القارة في تحمل المخاطر على نطاق القارة.

١٠٦ - وأشار العرض إلى أنه في ضوء تغير المناخ وتزايد احتمالات تقلبات المناخ، فإن وضع آليات تحول دون تفاقم آثار حوادث الطقس شديدة القسوة يصبح أمراً ذا أولوية عاجلة. وسيكون في مقدور المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، الذي صُمم لرفع مستوى الكفاءة الحالي للاستجابة في حالات الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية، تمكين البلدان من تقديم المساعدة في حينها للسكان المتأثرين، مما يساعد على حماية المكاسب الإنمائية وتخفيض تكاليف المساعدة على المديين القصير والطويل. وتتمثل المكاسب الرئيسية في الإسراع بوصول تدفقات الأموال إلى البلدان، استناداً إلى العوامل الموضوعية، مما يمكن الحكومات من تقديم استجابات تخلو من العشوائية ويحد من الآثار السلبية للكوارث على حياة الفئات الضعيفة والسبل التي تتبعها لكسب العيش.

١٠٧ - وفيما يتعلق بإنشاء الصندوق الأفريقي للمرأة أوضحت الأمانة أن قرار إنشائه اتخذته مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ويجري تجريبه من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي.

١٠٨ - وفي المناقشات اللاحقة أثنى المندوبون على الأمانة للمبادرات المقترحة الجديدة التي تنطوي على إمكانات بالمساعدة في تحقيق أفريقيا لأهدافها الإنمائية بما يشمل بروز أفريقيا كقطب للنمو. ورأي المشاركون أن إجراءات المتابعة ضرورية لضمان التنفيذ الكامل للمبادرات.

١٠٩ - وأكد الخبراء أهمية ترابط الهياكل الأساسية عبر أفريقيا والحاجة إلى ترقية وتحديث الهياكل الأساسية للقارة لتلبية الاحتياجات الإنمائية والاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، فضلاً عن تعزيز الروح التنافسية والعمل كحافز لإطلاق حركة النمو في القارة. ورحب الخبراء بالتالي بمبادرة برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا (أ) وأعربوا عن رضاهم بشأن الإطار التعاوني الذي تم من خلاله صياغة البرنامج ولاسيما ما يتعلق منه بمشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ و(ب) وأحاطوا علماً بتركيز خطة العمل ذات الأولوية على المشاريع التكاملية وتقييم المبادرات القائمة من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات وإنشاء آليات للرصد والتقييم؛ (ج) وناقشوا اعتماد آلية تمويلية ملزمة للدول الأعضاء إلى جانب المساهمات الطوعية لتنفيذ البرنامج؛ و(د) وافقوا على ضرورة ملكية البلدان الأفريقية لمبادرة برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا والعزوف عن الاتجاه المتمثل في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية في أفريقيا بواسطة الشركاء الدوليين. ولاحظت اللجنة أيضاً أن المشاريع التي تم تحديدها في سياق برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا لم توزع على نحو متوازن من الناحيتين القطاعية والجغرافية.

١١٠ - وفيما يخص المعهد الأفريقي للتحويلات، أشارت اللجنة إلى أن أموالاً كثيرة تدخل إلى القارة في شكل تحويلات يقوم بها الأفريقيون في المهجر، وأن هذه الأموال ينبغي استخدامها من أجل البرامج الإنمائية في القارة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أعربت اللجنة عن دعمها الكامل لإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات. وأحاطت علماً بعرض موريشيوس استضافة أمانة المعهد وبالرغبة التي أبدتها مصر وجيبوتي ومصرف التنمية الأفريقي ورابطة المصارف المركزية الأفريقية في استضافتها.

١١١ - وخلال مناقشة هذا البند، قدم رأي قانوني للجنة يوصي بإنشاء المعهد كوكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي، على أن يُعقد اجتماع للجنة الخبراء الحكومية يليه اجتماع للمفوضين لتمكين الدول الأعضاء من اعتماد الاتفاق المنشئ للمعهد.

١١٢ - وأوصت اللجنة بعد مناقشات ثرية بما يلي: (أ) في إطار برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا، يجب إجراء تقييم بيئي كما يجب إشراك الجماعات المحلية في إعداد وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية، ينبغي إيجاد آلية استعراض لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ذات الأولوية؛ وينبغي أن لا تحدث المشاريع أي آثار ضارة لأي بلد من البلدان الأعضاء وأن يتم توضيح الفوائد المتأتية منها؛ (ب) ضرورة الإسراع بإنشاء المعهد الأفريقي للتحويلات على أن يكون هيكله التنظيمي نحيفاً وقابلاً للاستدامة؛ (ج) ضرورة اتخاذ قرار من جانب الوزراء بشأن المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر الذي يجب أن يكون هيكله التنظيمي كذلك نحيفاً ومستداماً. (د) ضرورة تعزيز مشاركة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مشاريع التنمية الإقليمية.

أي مسائل أخرى [البند ١٠ من جدول الأعمال]

١١٣ - لم تثر أي مسائل في إطار هذا البند.

النظر في مشروع تقرير لجنة الخبراء ومشاريع القرارات واعتمادها [البند ١١ من جدول الأعمال]

١١٤ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظرت اللجنة في مشروع تقرير اجتماعها (على نحو ما هو وارد في الوثيقة (E/ECA/COE/31/L-AU/CAMEF/EXP/Draft/Rpt (VII) مشفوعاً بـ ١٦ مشروع قرار لتنظر فيه الاجتماعات السنوية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين توطئة لاعتماده. وقدمت العديد من الوفود تعليقات واقترحت إجراء تعديلات على التقرير ومشاريع القرارات. وبعد مناقشات مستفيضة أجراها المشاركون، اعتمدت اللجنة التقرير المقدم إليها إلى جانب مشاريع القرارات الستة عشر. وكان آخر قرار تم اعتماده هو القرار المعني بالمرافق الأفريقي لمواجهة المخاطر: الحلول السيادية للمخاطر الناجمة عن الكوارث. وترد مشاريع القرارات بصيغتها المعدلة في مرفق بهذا التقرير لينظر فيها المؤتمر الوزاري.

اختتام الاجتماع (البند ١٢ من جدول الأعمال)

١١٥ - شكر كل من نائب الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا السيد عبد الله حمدوك، ومفوض الشؤون الاقتصادية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد ماكسويل مكويزلامبا، المشاركين على المساهمات القيمة التي قدموها للنقاش. وشددوا على ضرورة أن تكفل الدول الأعضاء تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع، وتعزز الجهود الكفيلة بتعبئة الموارد الضرورية لتمويل أولوياتها الإنمائية. كما شكر حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على حسن ضيافتها للاجتماع، وشكر كذلك موظفي المنظمين، بما في ذلك موظفو الدعم، الذين كان لهم دور كبير في إنجاح الاجتماع. وشكر رئيس مكتب لجنة الخبراء، في ملاحظاته الختامية، جميع الوفود على مساهماتها خلال مداوات اللجنة. وأعرب عن امتنانه لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنظيم هذا الاجتماع المثمر.

١١٦ - ثم أعلن اختتام الاجتماع.

القرارات

القرار ٨٩٠ (د - ٤٥) تحرير الطاقات الكامنة لأفريقيا باعتبارها قطباً للنمو العالمي

إن مؤتمر الوزراء،

إن يقر بما حققته أفريقيا في السنوات الأخيرة من أداء اقتصادي قوي وقادر على الصمود، يعزى إلى تحسن الحوكمة السياسية والاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي، إلى جانب مواردها الطبيعية الواسعة وأسواقها الإقليمية غير المستغلة، وهو ما يؤهلها لأن تصبح قطباً محتملاً للنمو العالمي،

وإن يسلم بأن تحرير إمكانات أفريقيا لكي تصبح قطباً للنمو العالمي يتطلب منها أن تتصدى بفعالية لما يجابهها من تحديات وقيود، تشمل الحاجة إلى مواصلة تحسين الحوكمة السياسية والاقتصادية وتعزيز الاستثمار في رأسمالها البشري، وتسريع الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتشجيع مزاولة الأعمال التجارية محلياً، ورفع مستوى الإنتاجية في الزراعة والتعجيل بخطى التكامل الإقليمي،

- ١ - يدعو الحكومات الأفريقية إلى مواصلة تحسين شؤون الحوكمة السياسية والاقتصادية، والمضي قدماً في جهودها لبناء دول إنمائية وتأمين بيئة مواتية لازدهار المبادرات الخاصة والاستثمار؛
- ٢ - يحث الحكومات الأفريقية على زيادة الاستثمار في جودة التعليم والبحث والتطوير التطبيقيين؛ ورأس المال البشري والهياكل الأساسية لتعزيز الإنتاجية والنمو؛
- ٣ - يحث أيضاً الحكومات على تعزيز الابتكارات ونقل التكنولوجيا لتحقيق القيمة المضافة ولأغراض التصنيع والتحول الهيكلي؛
- ٤ - يحث كذلك الحكومات الأفريقية إلى توسيع نطاق الجهود الرامية إلى حشد الموارد الداخلية والخارجية لتمويل التنمية؛ وللتصدي للأزمات الإنسانية وخاصة في القرن الأفريقي ومناطق الساحل؛
- ٥ - يحث الحكومات الأفريقية إلى الاستفادة من الجهود المبذولة للتصدي للتحدي الجسيم المتمثل في تغيير المناخ بوصفها فرصة لتحقيق النمو الأخضر والدخول في ثورة خضراء في الزراعة، وخلق فرص العمل؛
- ٦ - يدعو البلدان الأفريقية إلى القيام، بمساعدة من الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية بتعجيل التكامل الإقليمي، وتعزيز التجارة الأفريقية البينية، وتسخير الشراكات مع الشركاء التقليديين والجدد،
- ٧ - يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى استحداث نهج متنسق، تسترشد به أفريقيا في تعاملها مع البلدان الناشئة والمتقدمة النمو في إطار التعاون بين بلدان الجنوب؛
- ٨ - يسلم بأهمية تمويل أنشطة الإعمار بعد انتهاء النزاع والأنشطة الإنمائية لدعم إعادة إدماج السكان المشردين؛
- ٩ - يحث الشركاء الإنمائيين إلى إلغاء ديون البلدان الأفريقية المثقلة بالديون نظراً لأن عبء الدين يشكل عائقاً أمام إطلاق موارد النمو والتنمية.

القرار ٨٩١ (د - ٤٥)

تعزيز التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة الأفريقية البينية

إن مؤتمر الوزراء،

إدراكاً منه لضرورة وأهمية تعجيل عملية التكامل الإقليمي، وتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية،

وإن يسلم بمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي ٣٩٤(د-) الذي أقر فيه خطة عمل تعزيز التجارة البينية، وخارطة طريق وهيكل تسريع إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة بحلول عام ٢٠١٧،

- ١ - يثني على جهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وسائر الشركاء المتعاونين الذين ساهموا في صدور هذا المقرر التاريخي ٣٩٤ (د-١٨)؛
- ٢ - يحث الدول الأعضاء على تعميق وتوطيد خطة تحقيق تكاملها الإقليمي من خلال مواهمة المبادرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما يجعلها أقدر على امتصاص أثر الصدمات والأزمات؛
- ٣ - يحث أيضاً الدول الأعضاء على أن تنفذ على وجه السرعة مقرر جمعية الاتحاد الأفريقي ٣٩٤ (د-١٨) وأن تعجل بإنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة؛
- ٤ - يحث كذلك الدول الأعضاء على أن تعمم في الخطط والاستراتيجيات الوطنية وفي اعتمادات الميزانية، مختلف المبادرات الأخرى كبرنامج الحد الأدنى للتكامل وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا؛
- ٥ - يرحب بمبادرة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بإنشاء منطقة كبيرة للتجارة الحرة، ويحث بقية الجماعات الاقتصادية الإقليمية على أن تحذو حذوها ليتسنى تسريع وتيرة تنفيذ خطة التكامل القاري؛
- ٦ - يعرب عن تقديره لدور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية في دعم الدول الأعضاء في جهودها لتنفيذ برامج التكامل الإقليمي، ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى أن يواصلوا تقديم الدعم إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- ٧ - يثني على المركز الأفريقي للسياسات التجارية لما قدمه للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من دعم في الدفع قدماً بتنفيذ جدول أعمال القارة المتعلق بالتجارة؛
- ٨ - يرحب بالدعم الحالي الذي يقدمه الشركاء الإنمائيون إلى المركز الأفريقي للسياسات التجارية ويدعوهم إلى تعزيزه لكفالة استمرارية أنشطة المركز واستدامتها.

القرار ٨٩٢ (د-٤٥) إنشاء معهد أفريقي للتحويلات

إن مؤتمر الوزراء،

إن يقر بأن التحويلات يمكنها أن تساهم في النمو والتنمية في أفريقيا، إذا سُخرت بصورة جيدة وأُضفي عليها الطابع الرسمي،

وإن يقدر المساهمة المتزايدة للتحويلات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا،

وإن يسلم بأن إنشاء معهد أفريقي للتحويلات يمكن الاستفادة منه لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإن يشير إلى المقرر EX.CL/Dec.683(XX) الذي اتخذته المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العشرين المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، الذي طلب فيه إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعرض على وزراء المالية التوصيات المتصلة بإنشاء المعهد،

وإن يرحب بتقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي المتعلق بمشروع الأعمال التحضيرية لإنشاء معهد أفريقي للتحويلات وبالتوصيات الواردة فيه،

- ١ - يحيط علماً بمقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/Dec.683(XX) المتعلق بإنشاء معهد أفريقي للتحويلات يكون مكتباً تقنياً مختصاً تابعاً لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛
- ٢ - يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تعرض ولاية المعهد الأفريقي للتحويلات وهيكله التنظيمي، على نظر لجنة الممثلين الدائمين لدى الاتحاد الأفريقي، من خلال لجانها الفرعية ذات الصلة؛
- ٣ - يرحب بعرض موريشيوس استضافة المعهد، وبرغبة كل من مصر وجيبوتي وكينيا في استضافته، ويطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تنظر في عرض موريشيوس بالإضافة إلى الرغبة التي أبدتها البلدان الأخرى وفقاً للمعايير التي تنظم استضافة أجهزة الاتحاد الأفريقي.

القرار ٨٩٣ (د-٤٥) البعد الإقليمي للتنمية

إن مؤتمر الوزراء،

إن يسلم بأن البعد الإقليمي للتنمية عامل حاسم لإيجاد استجابة فعالة ومنسقة لمعالجة العدد المتزايد باطراد من المسائل العابرة للحدود، وبالأهمية المتزايدة للاستجابات الإقليمية بوصفها مصدر أمام الصدمات والأزمات العالمية،

وإن يشدد على أهمية المستويين الإقليمي ودون الإقليمي بوصفهما لبنة أساسية لبناء الحوكمة العالمية الفعالة، نظراً لأنهما يشكلان الصلة الحاسمة التي تربط بين المستويين العالمي والوطني، وبخاصة في سياق المناقشات الجارية بشأن إيجاد نهج متكامل للتنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥،

وإن يشدد على أهمية الدور الذي تقوم به اللجان الإقليمية، التي تشكل في مناطقها جزءاً من المشهد المؤسسي، من خلال المهام التي تضطلع بها في وضع المعايير والنشر والتحليل، وبوصفها منتديات يجري في إطارها بلورة منظورات إقليمية ودون إقليمية للمسائل العالمية، وبناء توافق الآراء داخل مناطقها،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ الذي شجع، ضمن جملة أمور، منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الحكومية الدولية، وبين المصارف الإقليمية للتنمية، حسب الاقتضاء وبما يتفق مع ولاياتها، وطلب إلى اللجان الإقليمية زيادة تنمية قدراتها التحليلية لدعم المبادرات الإنمائية القطرية بناء على طلب الدول الأعضاء، ودعم التدابير الرامية إلى زيادة تكثيف التعاون بين الوكالات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي،

وإن يشير أيضاً إلى قرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٨٨١ (د - ٤٤) المؤرخ ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١١، الذي يدعو، ضمن جملة أمور، اللجنة ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى كفالة أن يجري تقديم دعم الأمم المتحدة وسائر الشركاء إلى البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في إطار آلية التنسيق الإقليمي، وآليات التنسيق دون الإقليمي،

وإن يحيط علماً بالدراسة المستقلة التي أجريت برعاية من اللجان الإقليمية والمعنونة ” البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة “،

١ - يثني على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وسائر اللجان الإقليمية على رعايتها للدراسة المعنونة ” البعد الإقليمي للتنمية ومنظومة الأمم المتحدة “ ويدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تعمم على دولها الأعضاء ما استخلص من هذه الدراسة من استنتاجات وصدر عنها من توصيات؛

- ٢ - يؤيد التوصيات التي صدرت عن الدراسة المستقلة، ويدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة العاملة على المستويين العالمي والإقليمي إلى دعم تنفيذها؛
- ٣ - يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا السعي، من خلال آليات التنسيق الإقليمي، وبالتشاور مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، إلى كفاءة تنفيذ التوصيات بما يحقق اتساق تعاون منظومة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتنسيقه من الناحية الإستراتيجية، وإدراجه ضمن إستراتيجية شاملة وأوسع نطاقاً لدعم جهود التكامل الإقليمي؛
- ٤ - يطلب أيضاً إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تقدم إلى الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

القرار ٨٩٤ (د-٤٥) الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

إن مؤتمر الوزراء،

إن يسلم بالتقدم الذي تحرزته القارة نحو بلوغ الغايات المبينة في الأهداف الإنمائية للألفية؛

وإن يعي التحديات التي لا تزال تواجهه الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام

٢٠١٥؛

وإن يشير إلى مقررات مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي تطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقدم، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، إلى المؤتمر تقارير مرحلية سنوية عن التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وما يتصل بذلك من إحصاءات؛

وإن يثني على ما تبذله مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي من جهود لتزويد البلدان الأفريقية بإستراتيجية قارية بشأن الأهداف بغية القيام بتنسيق وتوحيد ومواءمة الأنشطة الإحصائية على المستويات دون الوطني والوطني والقاري، واستحداث قواعد بيانات منسقة؛

وإن يعي ما تبذله مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جهود لرصد التقدم المحرز صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛

١ - يحيط علماً بمشروع التقرير المتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية في أفريقيا في عام ٢٠١٢ (E/ECA/COE/30/9-AUCAMEF/EXP/9(VI))، ويوصي بأن يعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في تموز/ يولييه ٢٠١٢؛

٢ - يحث البلدان الأفريقية على أن تعزز نظمها ومؤسساتها الإحصائية بغية إصدار إحصاءات موثوقة وفي الوقت المناسب لأغراض رصد الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا؛

٣ - يحث أيضاً البلدان الأفريقية على الالتزام بتخصيص ما يكفي من الموارد لتنفيذ توصيات التقرير بما فيها التوصيات المتعلقة بصحة الأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ومشاركة الشباب والمرأة في العمل المأجور؛

٤ - يكلف مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة الآخرين، بأن تحدد الأولويات الأفريقية في البرنامج الإنمائي لما بعد ٢٠١٥؛

٥ - يرحب بالمقترح الذي يقضي بتكوين فريق عامل أفريقي معني بالتعاون بين بلدان الجنوب، يتمثل هدفه في المدى البعيد في إنشاء تحالف بين بلدان الجنوب تكون القارة الأفريقية طرفاً فيه بغرض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ خطة عمل اسطنبول وبالتضافر مع مبادرات التعاون بين

بلدان الجنوب القائمة لتفادي ازدواجية الجهود؛ ويدعو حكومة غينيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الصغيرة الجزرية النامية، لاتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز هذه المبادرات؛

٦ - يحث الشركاء الإنمائيين على التنفيذ الكامل لهدف الالتزام بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لتدفقات المعونة والوفاء بالالتزامات التي قطعتها ضمن إطار فعالية المعونة.

القرار ٨٩٥ (د-٤٥) تحسين التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيزه

إن مؤتمر الوزراء،

إن يسلم بما يمثله التعاون بين بلدان الجنوب بالنسبة لأفريقيا من أهمية متزايدة في عدة جوانب من التنمية،

وإن يدرك ما ينطوي عليه من إمكانات كبيرة تحسين التعاون بين بلدان الجنوب وتعزيزه بما يخدم الخطط الإنمائية للبلدان الأفريقية، وبخاصة في هذه الحقبة التي يغلب عليها غموض الاقتصاد العالمي، وصعود الاقتصادات الناشئة والعالم النامي ككل،

وإن يقر بحاجة البلدان الأفريقية إلى استحداث استراتيجيات للتعاون بين بلدان الجنوب تتسم بجودة التوجيه والتصميم، وإلى تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي، وتعزيز القدرات المؤسسية والمتعلقة بشؤون الحكم لتتسنى إدارة عملية التعاون،

يدعو البلدان الأفريقية إلى اعتماد الإجراءات المحددة التالية :

- (أ) تعميم التعاون بين بلدان الجنوب في الاستراتيجيات الإنمائية القطرية ومواءمة هذا التعاون بما يتسق مع الأولويات الإنمائية القطرية والإمساك بزمام أمور عملية التعاون وتوجيهها؛
- (ب) بناء القدرات المؤسسية والمتعلقة بشؤون الحكم، ووضع أطر تعاونية جيدة التصميم لإدارة أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب إدارة فعالة بما يشمل إنشاء آلية للرصد والتقييم؛
- (ج) تحسين الإلمام بمختلف المصالح الوطنية والمزايا النسبية لكل من البلدان الأفريقية وشركائها من بلدان الجنوب وتصميم استراتيجيات وسياسات للتعامل مع هؤلاء الشركاء على أساسها؛
- (د) القيام في هذه الشراكة بدور استباقي أكبر، وذلك بالاستفادة من المزايا التي تتيحها المفاوضات وتحديد الموارد وتوجيهها نحو القطاعات الأساسية، وإقامة روابط بين الاستثمارات الوافدة من بلدان الجنوب، والاقتصاد المحلي؛
- (هـ) تعزيز تبادل المعارف بين البلدان الأفريقية في عملية التعاون بين بلدان الجنوب، والدفع قدماً بالتعاون والتكامل الإقليميين داخل أفريقيا بشأن هذه المسألة؛

القرار ٨٩٦ (د-٤٥) التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إنه يشير إلى القرار ٨٨٦ (د-٤٤) الذي اعتمده المؤتمر المشترك الرابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لعام ٢٠١١ بشأن التدفقات المالية غير المشروعة خارج أفريقيا والذي يقضي باتخاذ إجراءات للتصدي لمشكلة هذه التدفقات،

- ١ - يشيد بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا برئاسة معالي السيد تابو إمبيكي رئيس جنوب أفريقيا السابق بمساعدة تسعة أعضاء آخرين، والإعلان عن شروعه في العمل؛
- ٢ - وإن يؤكد من جديد أن التدفقات المالية غير المشروعة تشكل أحد التحديات الإنمائية الكبيرة التي تواجه أفريقيا، حيث إنها تجففها من هذه الموارد المالية التي هي في حاجة إليها، ما يتسبب في إحداث تشوهات في اقتصاداتها ويطيل أمد الفقر؛
- ٣ - يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى أن تقدم للفريق ما يلزمه من دعم تقني؛
- ٤ - يحث الفريق إلى العمل بنشاط في معالجة هذه المشكلة، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الاجتماع القادم لمؤتمر الوزراء؛
- ٥ - يحث أيضاً مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية، إلى أن تقدم الدعم الكامل للعمل الذي يقوم به الفريق.

القرار ٨٩٧ (د-٤٥)

تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات وإستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إن يسلم بأهمية المعلومات الإحصائية في صياغة ورصد وتقييم البرامج والسياسات الإنمائية والتكامل الإقتصادي والسياسي لأفريقيا،

وإن يحيط علماً بالتقدم الذي أحرزته مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي وغيرها من الجهات، في وضع استراتيجيات ترمي إلى دعم خطة تحقيق التكامل في أفريقيا،

وإن يعرب عن تقديره للعمل الجاري لإدراج المبادرات والبرامج الإحصائية الحالية في إستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا،

وإن يساوره القلق إزاء بطء التقدم المحرز في التوقيع والتصديق على الميثاق الأفريقي للإحصاءات،

وإن يسلم أيضاً بضرورة تسريع تنفيذ الأنشطة الجارية والمقبلة المضطلع بها في إطار هذا الميثاق، وتلك الإستراتيجية، وبضرورة تأمين بيئة تمويلية محسنة تتناسب مع الأنشطة الإحصائية؛

وإن يسلم أيضاً بأهمية تنفيذ البرنامج الأفريقي للتسجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية،

وإن يعي ضرورة إنشاء نظم للمعلومات المتعلقة بسوق العمل، لرصد وتقييم تنفيذ استراتيجيات العمالة،

١ - يثني على البلدان التي وقعت وصدقت على الميثاق الأفريقي للإحصاءات، ويدعو البلدان التي لم تفعل ذلك بعد، إلى أن توقع وتصدق عليه بأسرع وقت ممكن؛

٢ - يدعو البلدان إلى أن تدرج مبادئ الميثاق في قانون للإحصاءات، وفي الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛

٣ - يدعو البلدان إلى تأمين المشاركة الفعالة لرؤساء مكاتب الإحصاء الوطنية في الاجتماعات المقبلة لمؤتمر الوزراء؛

٤ - يدعو أيضاً البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية، إلى أن تدرج إستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا في الإستراتيجيات الوطنية والإقليمية لتطوير الإحصاءات، كما يدعو جميع أصحاب المصلحة إلى حشد الموارد لتنفيذ هذه الإستراتيجية واستراتيجياتها القطاعية؛

- ٥ - يوصي بأن ينظر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في إضفاء الطابع الرسمي على اجتماع للوزراء الأفريقيين المعنيين بالتسجيل المدني، يعقد مرة كل سنتين في إطار اللجنة الفنية المختصة ذات الصلة التابعة للاتحاد الأفريقي؛
- ٦ - يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، وسائر الشركاء إلى تعزيز أمانة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بما يمكنها من الاستجابة للطلب المتزايد باطراد على المساعدة في تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛
- ٧ - يحث البلدان على تخصيص ما يكفي من الموارد للمؤسسات المعنية بإحصاءات العمالة لتيسير إنشاء إطار منسق لنظم معلومات سوق العمل، وإجراء دراسات استقصائية سنوية عن القوى العاملة؛
- ٨ - يحث أيضا مفوضية الاتحاد الأفريقي على أن تنسق جميع الأنشطة المتعلقة بنظم معلومات سوق العمل على المستوى القاري، وأن تعزز قدراتها بملاك موظفين ملائم وبموارد كافية، ويدعو المرصد الاقتصادي والإحصائي لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة العمل الدولية، وسائر الشركاء إلى دعم هذا الجهد؛
- ٩ - يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، حشد الموارد المطلوبة لتنفيذ قاعدة بيانات شبكة المعلومات الأفريقية، وتقديم الدعم اللازم لتمكين البلدان من استحداث نظم فعلية لإدارة البيانات ونشرها تمكن الجمهور من الاطلاع الكامل على الإحصاءات الرسمية؛
- ١٠ - يوصي بأن تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بمتابعة عمل المؤسسات الإحصائية الأخرى في مجال تعزيز قدرات المراكز التدريبية الوطنية والإقليمية وبدعم إعطاء الصلاحيات الكافية للمجموعة الأفريقية المعنية بالتدريب الإحصائي والموارد البشرية وأمانتها، لتنسيق برامج التدريب الإحصائي في أفريقيا.

القرار ٨٩٨ (د-٤٥)

تكلفة الجوع في أفريقيا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنقص التغذية لدى الأطفال

إن مؤتمر الوزراء،

إنه يسلم بأن الحد من الجوع، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في أفريقيا، لا يشكل فحسب إحدى أكثر الوسائل إلحاحاً للحد من مواطن ضعف الاقتصادات الوطنية وتعزيز قدرتها على الصمود، بل هو أيضاً من أعلى الوسائل عائداً من حيث تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة أعم،

وإنه يلاحظ أنه، لو أحرز مزيد من التقدم في مكافحة الجوع في أفريقيا في السنوات الأخيرة، لكان أداؤها من حيث معدلات النمو أدعى إلى الإعجاب، ولربما كان له أثر قوي في الحد من الفقر،

وإنه يلاحظ كذلك ما يترتب على فرص النمو في أفريقيا من آثار سلبية جراء فترات الجوع الشديد المتكررة التي يمكن تفاديها، تشمل تشريد السكان على نطاق واسع وما يترتب عليه من زعزعة للاستقرار،

وإنه يشدد على ضرورة قيام الدول الأعضاء على وجه الإلحاح باستحداث السياسات والاستثمارات الكفيلة بمنع حدوث فترات الجوع الشديد هذه ومعالجة أسباب الجوع الشديد وما يخلفه من تبعات،

وإنه يقدر أن إستراتيجية الاتحاد الأفريقي الإقليمية للتغذية، والبرنامج الأفريقي للتنمية الزراعية الشاملة يشكلا إطارين متينين لسياسات وإجراءات التصدي للجوع الشديد والمزمّن في أفريقيا،

وإنه يلاحظ أن هذه الإستراتيجية، وذلك البرنامج، يحددان نقص التغذية لدى الأطفال باعتباره أحد أشد أبعاد الجوع المزمّن إضراراً،

وإنه يؤكد أن القضاء على نقص التغذية بين الأطفال يشكل استثماراً فعالاً في الارتقاء بجودة رأس المال البشري، المسلم على نطاق واسع بأنه من الاحتياجات الحاسمة لتحقيق النمو والتنمية المستدامين،

وإنه يثني على جهود الدول الأعضاء لجمع ونشر بيانات شاملة عن نقص التغذية على مستوى الأفراد والجماعات المحلية مع التركيز بوجه خاص على نقص التغذية بين الأطفال،

وإنه يسلم باستمرار انعدام البيانات الواضحة بشأن مجمل الخسائر الاجتماعية والاقتصادية لنقص التغذية بين الأطفال، ومجمل المنافع الاقتصادية والاجتماعية المستمدة من القضاء عليه،

وإنه يسلم أيضاً بالحاجة الماسة إلى توافر هذه البيانات لرفع مستوى الوعي لدى عموم الجمهور وصناع السياسات والشركاء الإنمائيين بمجمل هذه الخسائر والمنافع ولتوجيه السياسات والاستثمارات المتعلقة بهذا الشأن،

- ١ - يبحث الدول الأعضاء على أن تكثف جهودها واستثماراتها للتصدي للجوع الشديد والمزمّن، وأن تراعي في ذلك المبادئ والأولويات المبينة في الإستراتيجية الأفريقية الإقليمية للتغذية وفي البرنامج الأفريقي للتنمية الزراعية الشاملة؛
- ٢ - يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تكثفا دعمهما لجهود الدول الأعضاء واستثماراتها؛
- ٣ - يرحب بالدراسة المتعددة الأقطار المتعلقة بتكلفة الجوع في أفريقيا التي تقودها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والتي تسعى إلى إخضاع مجمل آثار الجوع المزمّن في أفريقيا الاجتماعية والاقتصادية للقياس الكمي؛
- ٤ - يتوقع أن تؤدي هذه الدراسة إلى زيادة إلمام كبار صناع السياسات الوطنيين والإقليميين بعمق ظاهرة نقص التغذية لدى الأطفال ومدى تفشيها في القارة، ومجمل آثارها الاجتماعية والاقتصادية، وأن يؤدي ذلك بدوره إلى إرساء أسس أمتن للسياسات والاستثمارات الموجهة للحد من الجوع؛
- ٥ - يثني على العملية الاستشارية الجاري من خلالها تنفيذ الدراسة، وبخاصة الدور الرقابي التقني المنوط بفرقة العمل الأفريقية المعنية بتطوير الغذاء والتغذية؛
- ٦ - يحيط علماً بأن الفرقة الأفريقية المعنية بتطوير الغذاء والتغذية اعتمدت المنهجية المتبعة في الدراسة؛
- ٧ - يرحب بما تقدمه إلى هذه الدراسة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من دعم تقني باعتباره نموذجاً ممتازاً للتعاون بين بلدان الجنوب؛
- ٨ - يحيط علماً بالنتائج الأولية للدراسة التي تشير إلى ما ينطوي عليه من آثار اجتماعية واقتصادية ضخمة نقص التغذية بين الأطفال في السياقات الأفريقية؛
- ٩ - يطلب إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي تعجيل إنجاز الدراسة، بما في ذلك نشر نتائجها على نطاق واسع على المستويين القطري والإقليمي؛
- ١٠ - يبحث الدول الأعضاء والشركاء المشاركين في إعداد الدراسة على توفير الموارد الضرورية لإتمامها بنجاح.

القرار ٨٩٩ (د-٤٥) أفريقيا في عام ٢٠٥٠: كيف تصبح قطباً عالمياً

إن مؤتمر الوزراء،

إن يلاحظ مع الارتياح أن أفريقيا سجلت معدلات نمو لافتة للنظر وعملت، منذ بداية الألفية الجديدة، على تحسين شؤون الحوكمة لديها،

وإن يدرك ما يتيح هذا التطور لشعوب أفريقيا وقادتها من فرص، ويعي ضرورة المحافظة على هذا الزخم بغية تحسين سبل العيش في أفريقيا بدرجة كبيرة وتمكين القارة من القيام بدور كبير في الشؤون العالمية،

وإن يضع في الاعتبار التحديات المرتبطة بمواكبة هذا الزخم، وضرورة أن تتصدى الدول الأفريقية على نحو جماعي للمشاكل المحلية والإقليمية والعالمية المحدقة،

وإن يشدد بوجه خاص على ضرورة أن تشرع البلدان الأفريقية في تجويد وتطوير استراتيجيات تتيح الاستفادة من زخم النمو المسجل في الآونة الأخيرة، وتكفل محافظة جميع أجزاء القارة على التقدم الاقتصادي وتفادي المزالق المرتقبة ليتسنى لها تبوء مكانتها ككتلة رئيسية في الاقتصاد العالمي الناشئ المتعدد الأقطاب،

وإن يحيط علماً بمبادرة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنتدى الأسواق الناشئة المتمثلة في إعداد ورقة معلومات أساسية للمؤتمر عنوانها ”أفريقيا في عام ٢٠٥٠: كيف تصبح قطباً عالمياً“ بغية إجراء دراسة عن أفريقيا من منظور طويل المدى،

وإن يشدد على ضرورة أن تتمثل مقاصد الدراسة المنظرية في اطلاع السلطات العليا على الفرص والمخاطر المتعلقة بالنمو المستقر والمستدام في أفريقيا على المدى الطويل من حيث السياسات، والحوكمة، والاقتصاد العالمي والسيناريوهات المتصلة بإجراءات تجسيد الفرص التي تؤهل القارة لأن تصبح قطباً للنمو العالمي، وتحفظ بهذا المركز، والتخفيف من المخاطر المرتبطة بذلك مع إيلاء عناية خاصة لكيفية تأثر آفاق أفريقيا المستقبلية على المدى الطويل بالاتجاهات الكبيرة الناشئة المتمثلة في الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب، والتحويلات الديمغرافية، وتغير المناخ، والانتقال إلى الرقمنة وغير ذلك من المسائل الناشئة؛ وتقديم تقرير عن أعمال الالتزام بالتكامل الإقليمي في أفريقيا على نحو يعزز السلم والأمن والقدرة على المنافسة،

١ - يدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع منتدى الأسواق الناشئة، إلى أن تواصل دون إبطاء إعداد الدراسة المنظرية الخاصة بأفريقيا في عام ٢٠٥٠؛

٢ - يحث الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على دعم إجراء الدراسة بالترويج لها وإتاحة الوصول إلى البيانات والمعلومات وغير ذلك من وثائق؛

٣ - يدعو القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وسائر الأطراف من الدول وغير الدول إلى المشاركة بنشاط في الدراسة؛

٤ - يدعو الشركاء الإنمائيين إلى دعم إجراء الدراسة.

القرار ٩٠٠ (د-٤٥) حيازة الأراضي على نطاق واسع في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إن يضع في الاعتبار المنتدى الرفيع المستوى المعني بالاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي في أفريقيا، المعقود في نيروبي، كينيا يومي ٤ و٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الذي حضره ممثلون عن حكومات البلدان الأفريقية وأعضاء من برلماناتها، وقادة تقليديون، ومشاركون من القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهم من أصحاب المصلحة،

وإن يشير إلى الإعلان Assembly/AU/Decl.1 (XIII)Rev.1 الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته الثالثة عشرة المعقودة في سرت، ليبيا، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، الذي ينص على إطار لإدارة المسائل المرتبطة بالأراضي والتحديات المتصلة بها في أفريقيا،

وإن يؤكد أهمية وضع سياسات للأراضي بالتآزر مع الأطر والسياسات القطاعية الأخرى على المستويات الوطني، والإقليمي والأفريقي بما فيها البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا،

وإن يحيط علماً بالفرص المتزايدة للاستثمار في الزراعة، الناشئة عن الأسواق العالمية الجديدة، وازدياد الطلب في أفريقيا ذاتها وما ينتج عن ذلك من زيادات في قيمة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى،

وإن يلاحظ أيضاً باهتمام عميق الزيادة المسجلة في الآونة الأخيرة في حيازة الأراضي، وهو ما يطلق عليه أيضاً "الاستحواذ على الأراضي"، وأثر الاستثمار المباشر المحلي والأجنبي في الأراضي والمياه والموارد الطبيعية ذات الصلة في أفريقيا،

وإن يسلم بالجهود المبذولة في إطار مبادرة سياسات الأراضي، التي أطلقت بالاشتراك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة مشاكلها المتعلقة بالأراضي، وإذ يسلم بضرورة المضي في مساعدة الدول الأعضاء على الاستعانة بإطار الاتحاد الأفريقي ومبادئه التوجيهية بشأن السياسات المتعلقة بالأراضي لوضع سياسات وطنية شاملة في مجال الأراضي تعالج القضايا التي تطرحها صفقات الأراضي التي أبرمها المستثمرون الأجانب والمحليون على حد سواء،

وإن يحيط علماً بالرسائل المتعلقة بالسياسة العامة المنبثقة عن منتدى السياسات المعني بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأراضي في أفريقيا الذي نظّمته مبادرة سياسات الأراضي، والاتئلاف المعني بالحوار في أفريقيا في لشبونة في حزيران/يونيه ٢٠١١،

١ - يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والدول الأعضاء، إلى القيام من خلال مبادرة سياسات الأراضي، بما يلي:

- (أ) العمل بتشاور وثيق مع الحكومات والبرلمانات، واللجان الاقتصادية الإقليمية، والقطاع الخاص، والقادة التقليديين، والمجتمع المدني، والشركاء الإنمائيين وسائر أصحاب المصلحة، من أجل استحداث نماذج استثمارية بديلة للنماذج الحالية للاستثمار في الأراضي؛
- (ب) القيام بحلول عام ٢٠١٣ بإعداد تقرير لتقييم الاستثمار في حيازة الأراضي على نطاق واسع في أفريقيا،
- (ج) وضع قواعد ومبادئ توجيهية بشأن الاستثمار في حيازة الأراضي على نطاق واسع في أفريقيا تعتمد على الدول الأعضاء في عام ٢٠١٣؛
- (د) القيام في عام ٢٠١٣ باستحداث وتنفيذ إطار لرصد وتقييم الاستثمار في حيازة الأراضي على نطاق واسع وآلية لتتبع هذا الاستثمار؛
- (هـ) إعداد برنامج لبناء القدرات لتيسير إجراء مفاوضات عادلة وشفافة تكفل مراعاة الآثار المتوقعة في البلدان المجاورة وفي المنطقة ككل؛
- (و) المساعدة في تحديد أعضاء فريق رفيع المستوى من المناصرين الأفريقيين لدعم الإعلان الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا وخطة عمل نيروبي؛

٢ - يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، إلى القيام بمعية الدول الأعضاء وشركائها الإنمائيين، بدعم مبادرة سياسات الأراضي، بغية توسيع قاعدة القدرات المتاحة لتنفيذ الإعلان الذي صدر عن الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل المتعلقة بالأراضي والتحديات القائمة في أفريقيا.

القرار ٩٠١ (د-٤٥)

التشجيع على إقامة مجتمع ابتكاري لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إن يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢١٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، الذي شددت فيه على الدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه العلم والتكنولوجيا في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية،

وإن يشير أيضاً إلى إعلان أديس أبابا بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والبحوث العلمية لأغراض التنمية الذي اعتمده مؤتمر الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، (Assembly/AU/Decl.(VIII))، الذي يؤكد على دور البحوث العلمية والابتكارات في تحقيق التنمية،

وإن يشير أيضاً إلى قراره ٨٨٧ (د - ٤٤) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١، المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا،

وإن يشير أيضاً إلى القرار ٨٥٦ (د - ٤١) المؤرخ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨ المتعلق بتعزيز البحث والتطوير والابتكار لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا،

وإن يحيط علماً مع التقدير بالمبادرات المهمة التي أطلقت نتيجة لصدور القرار ٨٨٧ (د - ٤٤) الذي دعا الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص إلى تقديم مبادرات على نطاق أفريقيا لدعم المبتكرين والمخترعين الأفريقيين بوسائل منها جائزة الابتكارات الأفريقية وبرنامج الهندسة الطبية الإحيائية،

وإن يضع في اعتباره أن جائزة الابتكارات الأفريقية تمثل أداة رئيسية لتشجيع أصحاب المشاريع، والمبتكرين وهيئات التمويل، ومقدمي خدمات تطوير الأعمال التجارية، على تبادل الأفكار واستكشاف الفرص الابتكارية في مجال الأعمال التجارية،

وإن يقدر المغزى من عقد المؤتمر الثاني للعلم وأفريقيا في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، ومن استحداث إطار الابتكارات الأفريقية، ومن إنشاء المنتدى البرلماني الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، والشبكة الأفريقية لابتكار الأدوية، ووسائل التشخيص،

١ - يثني على قيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي لحرصهما على استمرار مؤتمر العلم وأفريقيا ليكون بمثابة المنتدى الرائد للمناقشات والتفاعلات السياساتية والتقنية بين العلماء وصناع السياسات والقطاع الخاص؛

- ٢ - *يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز تعاونها مع مؤسسة الابتكارات الأفريقية وسائر الشركاء في تأمين استدامة جائزة الابتكارات الأفريقية لدعم المبتكرين والمخترعين الأفريقيين وبخاصة النساء والشباب؛*
- ٣ - *يدعو الحكومات الأفريقية والقطاع الخاص إلى المساهمة في تمويل الصندوق الأفريقي لمنح العلوم والتكنولوجيا وجائزة الابتكارات لأفريقيا؛*
- ٤ - *يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأفريقية الأعضاء وصناع السياسات أن يدعموا بناء القدرات في القارة في مجالات المهارات الهندسية والابتكارات والمشاريع التجارية؛*
- ٥ - *يدعو الدول الأفريقية الأعضاء إلى إزالة الحواجز الإدارية والحد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وتجويد النظام التعليمي وتحسين إدارته وارتباطه بالاحتياجات الوطنية، والارتقاء بنظم الملكية الفكرية، وإحلال هياكل أساسية للابتكارات وتعزيز التفاعل بين قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية والقطاع العام والحكومات؛*
- ٦ - *يحث الشركاء الإنمائيين على تقديم الدعم اللازم لكفالة استدامة جائزة الابتكارات الأفريقية والشبكة الأفريقية لابتكار الأدوية ووسائل التشخيص والشبكة الأفريقية لتطوير التكنولوجيا ونقلها؛*
- ٧ - *يرحب بعقد المؤتمر الثالث للعلم وأفريقيا ويحث مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم المبتكرين والمخترعين.*

القرار ٩٠٢ (د-٤٥) إنشاء المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن

إن مؤتمر الوزراء،

إن يعي ما تزخر به أفريقيا من موارد طبيعية ضخمة لم تستغل بعد، ويدرك أهمية تحسين إدارتها وشؤون حوكمتها،

وإن يسلم بالدور الهام الذي تؤديه الموارد المعدنية في تعزيز التنمية العريضة القاعدة وتحقيق التحول الهيكلي للاقتصادات الأفريقية،

وإن يشير إلى أن المقرر (EX.CL/Dec.471(XIV)) الذي اتخذته المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته الرابعة عشرة المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وأيده مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورته الثانية عشرة المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ في أديس أبابا، يشجع على الاستعانة بالرؤية الأفريقية لقطاع التعدين باعتبارها الإطار الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة لموارد القارة الضخمة من المعادن،

وإن يشير كذلك إلى مقرر وزراء تنمية الموارد المعدنية الأفريقيين في مؤتمرهم الثاني المعقود في أديس أبابا في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١ القاضي بإنشاء مركز لتطوير قطاع المعادن في أفريقيا،

- ١ - يحيط علماً بإنشاء المعهد الأفريقي لتطوير قطاع المعادن؛
- ٢ - يحث مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي على الإسراع في إنشاء هذا المركز، وعلى أن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر الوزاري المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي؛
- ٣ - يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، إلى إعداد خطة أعمال المركز وإحالتها للدول الأعضاء للنظر فيها؛
- ٤ - يطلب إلى الدول الأعضاء تعميم الرؤية الأفريقية لقطاع التعدين في خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية من خلال قوانين ونظم ملائمة؛
- ٥ - يدعو مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والشركاء الإنمائيين، إلى دعم المركز الأفريقي لتطوير قطاع التعدين وتزويده بالموارد بعد إنشائه.

القرار ٩٠٣ (د-٤٥)
مشروع الإطار الاستراتيجي والخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
٢٠١٤-٢٠١٥ للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إن يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ والقرارات اللاحقة ذات الصلة بشأن تخطيط البرامج،

وإن يشير أيضاً إلى القرار ٨٤٤ (د - ٣٩) المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المتعلق بتصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لكي تستجيب لأولويات أفريقيا على نحو أفضل،

وإن يحيط علماً مع التقدير بتقرير اللجنة السنوي E/ECA/COE/31/21 ، الذي سلط الأضواء على النتائج التي حققتها اللجنة في جميع مجالات برامجها، أي تحليل الاقتصاد الكلي، المالية والتنمية الاقتصادية؛ الأمن الغذائي والتنمية المستدامة؛ الحوكمة والإدارة العامة؛ تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛ التجارة؛ والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي؛ المساواة بين الجنسين ودور المرأة في التنمية؛ الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية؛ تخطيط وإدارة التنمية؛ الإحصاءات؛ والتنمية الاجتماعية،

وإن يحيط علماً مع الارتياح باعتماد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توسيع نطاق الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء في تحسين قدراتها على صياغة وتنفيذ سياسات إنمائية على المستويين الوطني والإقليمي، وتقديم دعم أقوى وأكثر اتساقاً للدول الأعضاء في ترقية التعاون بين بلدان الجنوب بما يكمل آليات التعاون الحالية بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب،

إن يرحب بهدف اللجنة الرامي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بما يتسق مع الالتزامات التي قطعها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) في عام ٢٠١٢، وتصميم استراتيجيات للحد من الفقر بعد انتهاء موعد بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠١٥، وخلق فرص العمل وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك التشجيع على تعميم الحصول على الطاقة والدعوة إلى نماء الشباب،

إن يرحب كذلك بجهود اللجنة المتواصلة لدعم تحقيق نتائج تمس قطاعات متعددة في كامل برنامج عملها، وبخاصة عن طريق معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ، وذلك في جميع البرامج الفرعية؛ وتعزيز القدرات لأغراض إدارة الموارد الطبيعية؛ ومعالجة المسائل المتصلة بالهجرة؛ وتعميق عملها المتعلق بتعزيز دور الدولة في التنمية بما في ذلك جهود تنشيط التخطيط الإنمائي،

إذ يشجع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة دعمها للدول الأعضاء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج نيباد التابعة لها، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، في التصدي للتحديات الحالية والجديدة،

يحيط علماً مع التقدير بجهود اللجنة المتواصلة لبناء شراكات وتأمين موارد إضافية لإكمال ميزانيتها العادية بما يمكنها من تعميق عملها. في تحديد المجالات ذات الأولوية وتزويدها بالمرونة للاستجابة على نحو ملائم للقضايا المستجدة التي لا تتسنى تغطيتها في إطار برنامج العمل العادي،

وقد نظر في مشروع الإطار الاستراتيجي / "الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥" (E/ECA.COE/31/21)؛

١ - يقر الإطار الاستراتيجي المقترح / الخطة البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥؛

٢ - يدعو لجنة البرنامج والتنسيق لدعم الخطة البرنامجية للجنة لفترة السنتين ٢٠١٤ - ٢٠١٥؛ وكفالة

تزويدها بالموارد الضرورية لتنفيذها.

القرار ٩٠٤ (د-٤٥)
قبول عضوية جنوب السودان في المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا
التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا

إن مؤتمر الوزراء،

إن يرحب بجنوب السودان باعتباره أحدث دولة مستقلة في العالم.

إن يحيط علماً بطلبه الانضمام إلى المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

وإن يدرك أن جنوب السودان عضو في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، التي يغطيها المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا،

وإن يشير إلى المناقشة التي أجرتها لجنة الخبراء للاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين،

- ١ - يُريد طلب جنوب السودان الانضمام إلى عضوية المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا؛
- ٢ - ويطلب إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا أن تتخذ الخطوات اللازمة لضمان تمتع جنوب السودان بالعضوية الكاملة في المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا؛
- ٣ - ويدعو أيضاً جميع الهيئات الإقليمية والقارية إلى إدماج جنوب السودان فيها بناءً على طلبه.

القرار ٩٠٥ (د-٤٥)

المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر: الحلول السيادية للمخاطر الناجمة عن الكوارث

إن مؤتمر الوزراء،

إن يعمي أن الأثر المتعاظم المترتب عن الظواهر الجوية البالغة الشدة الناشئة عن تغير المناخ، يجعل استحداث آليات لإدارة هذه المخاطر على المستوى السيادي لأولوية ملحة؛

وإن يعمي أيضاً أن نظام التمويل غير المنهجي وغير القابل للتنبؤ به المتبع حالياً للاستجابة في حالات الطوارئ، إنما يتسبب في استنزاف الثروات الحيوية، وفي تحويل الموارد الحكومية في أوقات الأزمات عن الأغراض الاستثمارية المخصصة لها، الأمر الذي يبطل من وتيرة النمو الاقتصادي ويتسبب في انتكاسات كبيرة لمسيرة التنمية؛

وإن يشير إلى القرار ٨٧٧ (د-٤٣) الذي اتخذته الاجتماع المشترك لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المعقود في ليلونغوي، ملاوي في شهر آذار/مارس ٢٠١٠، القاضي بدعم ”الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للتخفيف من وطأة التعرض لمخاطر الكوارث، من خلال إضفاء طابع رسمي على الأدوات المالية وغيرها من الأدوات الفعالة مثل الاحتياطي الاستراتيجي من الحبوب، والأموال المدرجة في الميزانية لحالات الطوارئ، وكذلك من خلال المشاركة في تحمل المخاطر فيما بين المناطق“،

وإن يشير أيضاً إلى القرار الذي اتخذته الاجتماع المشترك الثاني للمؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الحد من مخاطر الكوارث المعقود في نيروبي، كينيا في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ (EX.CL/589 (XVII)، ودعا فيه ”الدول الأعضاء إلى استكشاف إمكانية تقاسم تكاليف مواجهة المخاطر على المستوى القاري من خلال العمل على إنشاء مرفق أفريقي جامع لمواجهة التكاليف المالية للمخاطر يخضع للملكية أفريقيًا، تأسيساً على ما هو قائم بالفعل وما هو في طور النشوء من أدوات وآليات تمويل أنشطة الحد من مخاطر الكوارث“،

وإن يحيط علماً بالاتفاق المتعلق بالترتيب الخاص بهذا المرفق المبرم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وبرنامج الغذاء العالمي، في حزيران/يونيه ٢٠١١ عملاً بمقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/Dec.607(XVIII) الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، الذي يطلب إلى المفوضية ”إحلال الترتيبات الإدارية اللازمة“،

وإن يشير إلى القرار الذي اتخذته الاجتماع المشترك الرابع لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء المالية والاقتصاد ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين المعقود في أديس أبابا، إثيوبيا في آذار/مارس ٢٠١١، المتعلق بتنفيذ قرار إنشاء الصندوق الأفريقي العربي المشترك للاستجابة للكوارث (Assembly/Africa-Arab/Re.211)، الذي اتخذته مؤتمر القمة الأفريقي العربي الثاني المنعقد بمدينة سرت، ليبيا، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، والذي نصّ على ”إنشاء صندوق للاستجابة للكوارث، تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وضع قانونه الأساسي وتحديد أهدافه وطرائق عمله“،

وإن يحيط علماً بالمشاورات الواسعة النطاق الجارية مع وزراء القطاعات المعنية على المستويات القطري والإقليمي والقاري المتعلقة بالجوانب التقنية لهذا المقترح،

وإن يحيط علماً أيضاً بأن الاستراتيجية المالية الابتكارية الهادفة إلى تمتع المرفق بمقومات الاستمرار وبالقدرة المالية على الوفاء بالديون، تتضمن تبرعات أولية يقدمها المانحون، وأقساط منتظمة تسدها الدول الأعضاء المشاركة على أساس طوعي، الأمر الذي يتيح الاستعانة بأدوات مالية متطورة لا تترتب عليها آثار مباشرة في الميزانيات الوطنية للدول غير الأعضاء في المرفق،

وإن يدرك إنه في حين يشكل الجفاف تحدياً كبيراً للسكان المعرضين لانعدام الأمن الغذائي، فإن تغطية الأخطار الطبيعية الأخرى كالفيضانات والزلازل والأعاصير من شأنها أن تسهل مشاركة عدد أكبر من البلدان وينبغي تكييفها وإدماجها في المرفق،

- ١- يرحب بتقرير المفوضية المرحلي المتعلق بإنشاء المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر؛
- ٢- يشدد على الحاجة الماسة إلى استحداث نظام لإدارة مخاطر الكوارث على صعيد القارة، بوصفه أمراً لا غنى عنه لحماية المكاسب الإنمائية، وخاصة في ضوء تغير المناخ؛
- ٣- يقر مبدئياً المقترح الداعي إلى إنشاء المرفق؛
- ٤- يطلب إلى المفوضية إعداد اتفاق قانوني لإنشاء المرفق؛
- ٥- يوصي بإنشاء المرفق كوكالة متخصصة تابعة للإتحاد الأفريقي ومنحه الامتيازات والحصانات المبينة في الاتفاقية العامة المعنية بامتيازات وحصانات منظمة الوحدة الأفريقية؛
- ٦- يطلب إلى المفوضية عقد اجتماع للخبراء الحكوميين، يليه مؤتمر للسفراء المفوضين يعقد قبل نهاية السنة للنظر في اتفاق إنشاء المرفق وإقراره؛
- ٧- يحث جميع الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي على المشاركة على نحو نشط في العملية المذكور آنفاً؛
- ٨- يناشد الشركاء الإنمائيين والمؤسسات الشريكة دعم هذا الجهد الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق الأمن الغذائي في القارة.

القرار ٩٠٦ (د-٤٥) مرشحة أفريقيا لرئاسة البنك الدولي

إن مؤتمر الوزراء،

إن يرحب بترشيح معالي الدكتورة إنغوزي أوكونجو أيويالا الوزيرة المنسقة للاقتصاد ووزيرة مالية نيجيريا، بوصفها مرشحة أفريقيا الوحيدة لرئاسة البنك الدولي،

وإن يبسط بالإنجازات العديدة للدكتورة أوكونجو أيويالا وما قدمته من مساهمات كبيرة للتنمية العالمية والأفريقية،

واقتراناً منه بأن الدكتورة أوكونجو أيويالا هي أبرز المرشحين تأهيلاً لرئاسة البنك الدولي،

- ١ - يؤيد بالإجماع ترشيح الدكتورة أوكونجو أيويالا كمرشحة أفريقيا لمنصب رئيس البنك،
- ٢ - يدعو المجلس التنفيذي للبنك إلى انتخاب الدكتورة أوكونجو أيويالا لمنصب رئيس البنك في اجتماعه المقبل في نيسان/ أبريل ٢٠١٢.